

النظام الدولي جذوره وتطوراته وآفاقه



للدراستات السياسية والمجتمعية

إعداد : أحمد مولانا



@CAPITALFORUM1

المقدمة

شاهد العالم في أغسطس 2021 مشهد الانسحاب الأميركي الفوضوي من أفغانستان دون تنسيق كافٍ مع الحلفاء الأوروبيين، والتخلي عن الحكومة الأفغانية لتتلاشى كأنها لم تحكم البلاد مدة عشرين سنة، ثم جاء الاجتياح الروسي لأوكرانيا في فبراير 2022 رغم التحذيرات والتهديدات الأميركية والغربية ليعلن نهاية عصر السلم بين الدول الأوروبية الذي شهدته القارة العجوز منذ حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وليؤذن بتدشين مرحلة جديدة من عمر النظام الدولي.

يستعرض هذا الكتيب جذور نشأة النظام الدولي المعاصر والتطورات التي مر بها بداية من صلح وستفاليا عام 1638، وذلك من خلال الاعتماد على التبع الزمني للأحداث السياسية والصراعات وفق ما أورده الكتاب الضخم والمهم للدكتور محمد السيد سليم تحت عنوان "تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين"، ومضافا إليه بعض الخلاصات التي وردت في كتب مرجعية هامة مثل كتابي مستشار الأمن القومي الأميركي السابق زيجنيو بريجنسكي "رؤية استراتيجية، أميركا وأزمة السلطة العالمية" و"الاختيار، السيطرة على العالم أم قيادة العالم"، وكتاب وزير الخارجية الأميركي ومستشار الأمن القومي السابق هنري كيسنجر "النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ" فضلا عن دراسات تضمنها مشروع لمركز راند بعنوان "بناء نظام دولي مستدام"، وكتاب "رحلة قرن، كيف شكلت القوى العظمى بنية النظام الدولي الجديد" تأليف روبرت باستور وآخرين، وكتاب (نشوء وسقوط القوى العظمى) لبول كينيدي، ومجلدات "الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية" لنجدة فتحي صفوة، فضلا عن بعض التحليلات الخاصة بالمؤلف، وذلك في شكل سردية تحرص على الموضوعية وتصلح كمقرر موجز للراغبين في التغيير والتحرر والنهوض بالأمة المسلمة بل والارتقاء بالبشرية نحو آفاق العدالة واحترام آدمية الإنسان الذي كرمه الله سبحانه وتعالى واستخلفه في الأرض.

أولاً: ماهية النظام الدولي (التعريف، البنية، المكونات)

تعريف النظام الدولي

هو مجموعة القواعد والمعايير والأعراف التي تحكم العلاقات بين الجهات الفاعلة الأساسية في البيئة الدولية¹. ويوصف النظام الدولي بأنه نمط مستقر ومنظم للعلاقات بين الدول، إذ يعكس جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية والأشكال الأخرى من التفاعل الذي ينشأ بين الدول.

بنية النظام الدولي

النظام الدولي الحالي ليس وحدة واحدة إنما يتكون من أنظمة فرعية اقتصادية وأمنية وسياسية، ولكل نظام فرعي نطاقات عضوية مختلفة، ومستويات شرعية مختلفة، وتأثيرات متنوعة على سلوك الدول. فالدول تشارك في ذلك النظام ويُعترف بها كأعضاء شرعيين بمقدار تقيدها بمعايير وقواعد معينة، فمثلاً توجد مؤسسات تشترط شروطاً مسبقة للانضمام للدول لها مثل الاتحاد الأوروبي الذي يضع مجموعة من شروط الانضمام لعضويته تُعرف باسم شروط كوبنهاغن، وهي شروط أقرها المجلس الأوروبي المنعقد في كوبنهاغن عام 1993 وتشمل (استقرار مؤسسات الدولة بشكل يكفل تحقيق الديمقراطية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، واحترام وحماية حقوق الأقليات، ووجود سوق فعّال.. إلخ).

يذهب باحثو مركز راند في مشروع "بناء نظام دولي مستدام" إلى أن النظام الليبرالي الذي يتسم به النظام الدولي المعاصر يعتمد على أسوبي بناء:

1- نظام التجارة: الذي ساهم في تحرير الاقتصاديات العالمية، وربط المجتمع الدولي معاً في شبكات ارتباط موسعة وعميقة.

2- النظام الأمني: الذي يشمل أيضاً صياغة استخدام القوة من خلال تقييدها حتى لا تتسبب في اندلاع صراعات غير ضرورية. أي أن النظام الأمني يحفز القوى الإقليمية والمركزية على اتباع قواعد اللعبة عبر استخدام القوة كأداة لإدارة العلاقات بين الدول، ومعاينة من ينتهكون ذلك. وبشكل أكثر وضوحاً هو نظام يعمل على تقييد استخدام القوة بما يكفل مصالح القوى المتحكمة في إدارة النظام الدولي ورسم أبعاده.

دور النظام الدولي

توجد العديد من المتغيرات التي تؤثر على سلوك الدول، ويشمل ذلك أثر العوامل الحضارية، والتاريخية، والعرقية، والثقافية، وشخصيات القادة الذين قد يلعبون أدواراً جوهرية (مثل هتلر، وموسوليني، وستالين،

¹ - مايكل مازار وآخرون، فهم النظام الدولي الحالي، ط1 (كاليفورنيا، مركز راند، 2016) ص7.

وترامب). ومع ذلك، فإن النظام الدولي يلعب دوراً مهماً في تنظيم الآليات التي تساهم في السيطرة على العلاقات والسلوكيات بين الجهات الفاعلة فيه. فعلى سبيل المثال تمكنت الولايات المتحدة عبر استخدامها لقوتها العسكرية، ولآليات التعاون مع حلفائها من تأسيس نمط معين من العلاقات الدولية يقوم على الهيمنة الأميركية، وإعطاء الأولوية لمصالحها. وهو ما يقرب به باحثو مركز راند الذين يقولون إن أميركا تتعامل مع آليات النظام الدولي كأدوات لتحقيق مصالحها الذاتية، في ذات الوقت الذي تسعى فيه لاستخدام آليات السيطرة تلك لإقامة نظام دولي أكثر انتظاماً. ويضيفون أن نهج الولايات المتحدة في النظام الدولي المعاصر يتكون من 4 عناصر:

1- نظام تجاري قائم على قواعد التجارة الحرة.

2- تحالفات قوية، وقدرات عسكرية كافية تنهض بدور الردع بكفاءة.

3- تعاون متعدد الأطراف، وقانون دولي لحل المشكلات العالمية.

4- نشر الديمقراطية.

ومن المعلوم أن نشر الديمقراطية ما هو إلا شعار ترفعه الولايات المتحدة دون أن تلتزم به عملياً في ظل دعم واشنطن للعديد من الأنظمة الاستبدادية والانقلابات العسكرية ضد الحكومات المنتخبة في البلاد العربية وأميركا اللاتينية.

مكونات النظام الدولي

يتألف نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية من الكثير من الأجزاء التي يعزز بعضها البعض، وتشمل تلك العناصر قوة الولايات المتحدة ووصايتها، ومجموعة المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية فضلاً عن الكثير من المنظمات ذات الاختصاص بمجالات وقضايا معينة مثل الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، ومجموعة من المعاهدات القانونية الدولية بداية من أنظمة التحكم في التسليح إلى قوانين الحرب. ويندرج ما سبق تحت أربعة عناصر أساسية هي:

1- العناصر الاقتصادية:

- المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل منظمة التجارة العالمية، ومجموعة العشرين.
- شبكات التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر.
- الشركات والشركات متعددة الجنسيات.

- معاهدات التجارة الثنائية والإقليمية.
 - البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.
- مؤسسات التنمية: مثل الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية مثل (الصليب الأحمر الدولي، وأطباء بلا حدود)²

2- العناصر السياسية والعسكرية

- المؤسسات السياسية العالمية والإقليمية مثل: الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ورابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان).
- التحالفات، مثل حلف الناتو.
- مؤسسات الأمن الجماعي مثل عصبة الأمم والأمم المتحدة.

3- القانون الدولي، وحل المشكلات:

- المعاهدات، والأعراف الدولية، وحقوق الإنسان.
- المنظمات الفعالة ذات الصلة بقضايا محددة، مثل المحكمة الجنائية الدولية.
- شبكات عالمية من الخبراء.

ثانيا: بداية تبلور النظام الدولي في القرنين السابع والثامن عشر

رغم الإقرار بأن التاريخ سلسلة متصلة من الأحداث، وأن الأمة المسلمة لعبت دورا هاما في تشكيل النظام الدولي خلال عشرة قرون متصلا باعتبارها لاعبا بارزا في تلك الحقبة، لكن سنركز على تناول النظام الدولي المعاصر بداية من حقبة الهيمنة الغربية في بداية من القرن السابع عشر الميلادي حيث وُصفت السياسة الدولية آنذاك بأنها سياسة أوروبية في ظل الدور المركزي التي لعبته الدول الأوروبية آنذاك في تشكيل المشهد السياسي بينما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعيش في عزلة كبيرة عن الأحداث التي تجري خارج حدود القارة الأمريكية، في حين عانت الدولة العثمانية من تراجع قوتها أمام الدول الصاعدة آنذاك بفعل العديد من

²- تعرف العقيدة المشتركة للجيش الأميركي المنظمة غير الحكومية بأنها منظمة خاصة تُدار ذاتيا، ولا تهدف للربح، وتكرس جهودها للتخفيف من المعاناة الإنسانية، و/أو تعزيز التعليم، والرعاية الصحية، والتنمية الاقتصادية، وحماية البيئة وحقوق الإنسان، وحل النزاعات، و/أو تشجيع إنشاء المؤسسات الديمقراطية، ومؤسسات المجتمع المدني. (النشرة المشتركة 1 - 02).

التطورات المجتمعية والفكرية والعلمية والسياسية، ورغم ذلك سنستعرض أولاً مدى حضور الدولة العثمانية في الساحة العالمية باعتبارها الدولة الإسلامية الأكثر تأثيراً في السياسة الدولية آنذاك.

الدولة العثمانية

بدأت الدولة العثمانية تتوسع في البلقان منذ القرن الرابع عشر، فسيطرت على بلاد البلغار واليونان والبلقان الشمالية عام 1396 م، وفتحت القسطنطينية عاصمة الإمبراطورية البيزنطية عام 1453، وترسخ بذلك نفوذ العثمانيين في جنوب ووسط أوروبا مما دفع إمارات "ولاشيا ومولدافيا-رومانيا حالياً" إلى قبول السيادة العثمانية. وكذلك سيطر العثمانيون على صربيا والبوسنة وألبانيا. وخلال النصف الأول من القرن السادس عشر بدأت الدولة العثمانية تتوسع في العالم الإسلامي، فسيطرت على معظم البلاد العربية (الشام، ومصر، وشبه الجزيرة العربية، والعراق، وشمال أفريقيا بأسره عدا مراكش)، كما توسعت في وسط أوروبا واستولت على المجر، وحاربت الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وحاصرت عاصمتها فينبا عام 1529 دون أن تنجح في الاستيلاء عليها. وابتداءً من منتصف القرن السابع عشر بدأ تدهور الدولة العثمانية على خلفية الصراعات بين السلاطين، والخلال في نظم حكم وإدارة الولايات التابعة لها، وعدم مواكبة التطور العلمي الذي بدأت أوروبا تشهده في ذلك الوقت.



خريطة الدولة العثمانية في القرن السادس عشر

وقد تزعم الحروب ضد العثمانيين آنذاك 3 دول هم:

1-الإمبراطورية الرومانية المقدسة، التي تمدد العثمانيون في البلقان على حسابها.

2-روسيا، التي تعتبر نفسها وريثة الإمبراطورية البيزنطية الأرثوذكسية التي قضى عليها العثمانيون، وأيضا بسبب سيطرة العثمانيين على البحر الأسود ومضيق البسفور والدرديل اللذين يتحكمان في طريق المرور البحري لروسيا إلى البحر الأبيض المتوسط.

3- فارس، بسبب التنافس على مد النفوذ مع الدولة العثمانية، وسعيها للهيمنة على الأماكن التي يقدسها الشيعة في العراق.

وقد أدت عوامل الضعف الداخلية في الدولة العثمانية، فضلا عن التحالفات الخارجية ضدها إلى ضعف الدولة وتراجع قوتها منذ القرن الثامن عشر.

صلح وستفاليا والنهضة الأوروبية

بدأت معالم النظام الدولي الذي تهيمن عليه أوروبا تتبلور مع عقد صلح وستفاليا عام 1648، وهو صلح أنهى ثلاثين عاما من الاقتتال الطائفي بين البروتستانت والكاثوليك، وقد اندلع بالأساس بين بعض الولايات الألمانية الكاثوليكية من جهة ضد الولايات الألمانية البروتستانتية من جهة أخرى ثم انضمت العديد من الدول الأوروبية لكل طرف من المتقاتلين. وانتهت الحرب بتشرذم الأراضي الألمانية إلى العديد من الولايات المستقلة، فضلا عن استقلال هولندا وسويسرا عن الإمبراطورية الرومانية المقدسة.

وقد مرت الإمبراطورية الرومانية المقدسة بالعديد من التغييرات، فبعد أن كانت إحدى أكبر القوى الأوروبية، إذ شملت في القرن التاسع الميلادي معظم الأراضي التي تشكلت منها الإمبراطورية الرومانية الغربية القديمة، عدا إنجلترا وإسبانيا وجنوب إيطاليا، تقلصت قوتها بانفصال فرنسا وإسبانيا عنها لاحقا عام 1000م. وقد تحول اسمها عام 1806 إلى إمبراطورية النمسا مع ضعفها وفقدانها للعديد من أراضيها.

وقد أسفر صلح وستفاليا عن إرساء عدد من المبادئ الجديدة على السياسة الأوروبية مثل: إقرار مبدأ التعايش الديني بين الكاثوليك والبروتستانت، واحترام سيادة الدول بحيث يكون من حق الدول فقط عقد المعاهدات، كما دشن الصلح توازنا للقوى بين بريطانيا وفرنسا وروسيا وبروسيا "ولاية ألمانية" بحيث لا تسيطر دولة واحدة على السياسة الأوروبية. وقد تعهدت الدول الأوروبية بالوقوف ضد مساعي أي دولة لفرض سيطرتها على القارة الأوروبية، وهو ما تجلى في تدشين بريطانيا وهولندا للتحالف الأعظم الذي ضم أيضا الإمبراطورية الرومانية المقدسة، ودوقية براندنبرج الألمانية، والبرتغال، ودوقية سافوي الإيطالية ضد

لويس الرابع عشر ملك فرنسا عقب محاولته توريث عرش إسبانيا لنجله وولي عهده من ابنة ملك إسبانيا ماري تيريز بعد وفاة أبيها شارل الثاني. وانتهت الحرب بهزيمة القوات الفرنسية والإسبانية وتوقيع معاهدة اوترخت عام 1713، وقد خرجت بريطانيا من تلك الحرب كأقوى دولة أوروبية.

التطورات العلمية والاقتصادية

شهدت أوروبا تطورات بارزة بداية من القرن السابع عشر مع اعتمادها على النهج العلمي القائم على الملاحظة والتفسير والتنبؤ، مما ساعد العلماء على فهم الظواهر الكونية، وتحقيق العديد من الاكتشافات والاختراعات البارزة مثل اختراع الآلة البخارية عام 1776، والآلة الكهربائية عام 1831، فحدثت ثورة صناعية تبدت ملامحها في استخدام الآلات الميكانيكية في الزراعة والصناعة، وازدياد إنتاج الفحم والحديد والصلب، واعتماد أسلوب الإنتاج الكبير في المصانع بدلا من الإنتاج المنزلي المحدود. وقد واكب تلك المستجدات تعرض العمال في المصانع لأوضاع غير آدمية من قبيل زيادة ساعات العمل، وتدني الرواتب، وغياب الرعاية الصحية مما ساهم في نشأة التيارات الاشتراكية التي تطالب بحقوق العمال. وفي ضوء تلك المستجدات تحولت الرأسمالية التجارية التي تعتمد على التجارة إلى رأسمالية صناعية تقوم على تحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة.

وتمركزت الثورة الصناعية بشكل رئيسي في بريطانيا ذات الثروة الوفيرة بسبب مستعمراتها. وقد أدى تضخم الإنتاج الصناعي في بريطانيا وبقية دول أوروبا الصناعية إلى التوسع الخارجي بحثا عن:

- المواد الأولية اللازمة للصناعة.
- الأسواق الجديدة لتصريف فائض الإنتاج.
- مجالات جديدة لاستثمار فائض رؤوس الأموال.

تحولت بذلك الظاهرة الاستعمارية من ظاهرة تجارية تقوم على نهب وجلب المعادن النفيسة والرقيق والتوابل من المناطق الساحلية في أفريقيا وأوروبا لتصبح ظاهرة صناعية تقوم على جلب المواد الخام من المستعمرات، وتصدير السلع المصنعة إليها. كما امتد الاستعمار بذلك إلى داخل القارات. ونمت قوة الدول الأوروبية، وبالأخص بريطانيا، وتمكنت من توسيع دائرة نفوذها في العالم. بينما أصبحت الدول التي تأخرت عن ركب الثورة الصناعية مثل الدولة العثمانية هدفا للتوسع الاستعماري.

وكذلك ظهر مفهوم الحرية الاقتصادية الذي يعتبر أن النشاط الفردي هو محور السياسة الاقتصادية بحيث لا يتعدى الدور الاقتصادي للدولة دور الحارس الذي يقتصر على الأمن والدفاع. وكذلك ظهرت في أوروبا

الأفكار التي تتحدث عن الحرية السياسية، والحقوق الأساسية للمواطن. وأثناء ذلك بدأ يظهر مبدأ الفصل بين الكنيسة والدولة. كما تأكدت ظاهرة الدولة القومية التي لها حدود معينة، وسيادة على أراضيها وحكام مدنيون يمارسون تلك السيادة.

خريطة القوى الدولية

يمكن تصنيف أبرز الدول المستقلة آنذاك حسب أربعة أقسام:

- 1- الدول الكبرى: وهي بريطانيا، وفرنسا، وبروسيا، وروسيا، والإمبراطورية الرومانية المقدسة (النمسا).
 - 2- الدول المتوسطة: وهي إسبانيا، والبرتغال، والسويد، وهولندا، والدولة العثمانية، والولايات المتحدة الأمريكية.
 - 3- الدول الصغيرة: وهي فارس، والدانمارك، وبلجيكا، وسردينيا، وسويسرا.
 - 4- الدول القزمية: وهي حوالي ٣٠ دولة ألمانية مثل دويلات بريمن، وبادن، وبافاريا، وسكسونيا، ومجموعة من الدويلات الإيطالية مثل بارما، وتوسكانيا والصقليتين.
- ويلاحظ أن هذه الدول، ماعدا الدولة العثمانية وفارس والولايات المتحدة، كانت دولاً أوروبية. وتكونت كامتداد للتطور الذي شهدته أوروبا منذ القرن السادس عشر بتطور الفكرة القومية ونشأة دول مستقلة ذات سيادة.
- كما كان النظام السياسي في تلك الدول هو النظام الملكي. فروسيا حكمتها آنذاك أسرة رومانوف، وبروسيا حكمتها أسرة هوهنزرن، والنمسا حكمتها أسرة هابسبورج، وبريطانيا حكمتها أسرة ستيوارت حتى سنة 1714 وبعدها أسرة هانوفر حتى سنة 1830 وإن كانت الملكية البريطانية جرى تقييدها من قبل البرلمان منذ عام 1688، بينما حكمت بقية الدول الأوروبية ملكيات غير مقيدة). أما فرنسا فقد حكمتها أسرة البوربون حتى سنة ١٧٩٢ ثم عادت للحكم مجدداً سنة 1810.

ثالثاً: الثورة الفرنسية، وتبلور نظام الوفاق الأوروبي وانتهياره

في نهاية القرن الثامن عشر اندلعت الثورة الفرنسية عام 1789 إثر النزاع بين الجمعية الوطنية وأنصار الملكية الفرنسية. لتمثل الثورة زلزالاً ضرب استقرار القارة الأوروبية، وهدد عروش الأسر الحاكمة مع إعلان قيام دولة جمهورية لأول مرة في قلب أوروبا عام 1793.

أدت الثورة الفرنسية إلى انتشار الأفكار القومية في عموم القارة الأوروبية، مما لعب دورًا في تأجيج المشاعر القومية، وساهم في تأسيس دول جديدة لاحقًا مثل إيطاليا التي تأسست عام 1861 عقب اتحاد الممالك والولايات والدوقيات الإيطالية، وألمانيا التي تكونت عام 1870 عقب اتحاد الولايات الألمانية معًا.

ونظرًا لما شكلته الأفكار القومية ودعوات حق تقرير المصير التي واكبت الثورة الفرنسية من مخاطر على الإمبراطورية الرومانية المقدسة التي تتشكل من عرقيات وقوميات مختلفة، فقد كانت الإمبراطورية الرومانية من أوائل الدول الأوروبية التي أعلنت الحرب ضد الجمهورية الفرنسية الوليدة عام 1792 بحجة إعادة النظام إلى فرنسا. ولكن أدى انتصار الجيش الفرنسي في الحرب، ونجاحه في الاستيلاء على بلجيكا إلى إثارة مخاوف بريطانيا التي تعتبر أن السيطرة على بلجيكا تهدد أمن الجزر البريطانية بشكل مباشر، ومن ثم دشنت بريطانيا وعدة دول أوروبية أخرى تحالفًا موسعًا للتصدي لفرنسا.

دارت بين فرنسا وخصومها معارك طاحنة، وتمكنت فرنسا من هزيمة خمس تحالفات تشكلت ضدها، وتحت قيادة نابليون الذي أعلن نفسه إمبراطورًا سيطرت فرنسا على معظم القارة الأوروبية بما فيها إسبانيا والبرتغال وهولندا والولايات الألمانية ومدينة فيينا عاصمة الإمبراطورية الرومانية المقدسة. كما وصل نابليون إلى موسكو عاصمة روسيا، لكنه انهزم أمام المقاومة الروسية، ثم خسر الحرب أمام بقية قوى التحالف الأوروبي السادس، والذي تشكل من بريطانيا والنمسا وروسيا وبروسيا. فاحتلت جيوش التحالف باريس في عام 1814، ونفت نابليون، وأعادت أسرة البوربون الملكية إلى مقعد الحكم في فرنسا. وعندما فر نابليون من منفاه وعاد إلى فرنسا مجددًا، تمكنت قوات التحالف من هزيمته بشكل ساحق في معركة واترلو عام 1815.

مؤتمر فيينا ، ونظام الوفاق الأوروبي

مع نجاح دول التحالف الأوروبي السادس في هزيمة جيوش نابليون، وإعادة النظام الملكي مجددًا إلى فرنسا، عقدت الدول المتحالفة مؤتمرًا مطولًا في فيينا انعقد على مدار عامي 1813-1814 لوضع أسس للتسوية السياسية بين الدول المتحاربة. واتفقوا خلال المؤتمر على مجموعة من الاتفاقات والمعاهدات تضمنت مبادئ تأسيسية اشتهرت باسم نظام فيينا أو نظام الوفاق الأوروبي. وسعى هذا النظام إلى معالجة نوعين من المخاوف، تمثلا في:

- الحيلولة دون تمكن أي دولة أوروبية من بسط نفوذها مجددًا على القارة الأوروبية مثلما حدث من طرف فرنسا النابليونية.

• التصدي للحركات الثورية الراديكالية التي تعمل على تغيير الأنظمة الحاكمة مثلما حدث في فرنسا أثناء الحروب الثورية.

وقد أرسى هذا النظام أسسًا للعمل الجماعي الدولي في القارة الأوروبية بقيت آثارها في الأحقاب اللاحقة حيث أقر دور الدول المنتصرة في الحفاظ على الوضع السياسي في أوروبا، ونص على عدم جواز إجراء تغييرات إقليمية أحادية دون موافقة من أو على الأقل التشاور مع القوى الكبرى المتمثلة في بريطانيا العظمى والنمسا وروسيا وبروسيا. كما انضمت فرنسا الملكية لاحقًا إلى ذلك التحالف الرباعي لتصبح تلك الدول الخمسة هي المهيمنة على صناعة القرار الأوروبي.

وكذلك اتفقوا على عقد اجتماعات دورية للدول الكبرى المذكورة للتشاور وحل النزاعات والحفاظ على السلام والهدوء في جميع أنحاء أوروبا، أي بمعنى أوضح لمعالجة المسائل الجيوسياسية الأوروبية بما يضمن مصالح القوى المنتصرة. كما أقر نظام الوفاق حق الدول الأوروبية الكبرى بالتدخل في الشؤون الداخلية للأنظمة السياسية الأوروبية لضمان استقرار الحكم الملكي.

ورغم عدم الموافقة البريطانية بشكل كامل، فقد أعلنت النمسا وروسيا وبروسيا أن الدول التي سيُجرى فيها تغيير الحكومات عبر الثورات، لن تكون تلقائيًا عضواً في التحالف الأوروبي إلى أن تتوفر لديها ضمانات تكفل تحقيق النظام والاستقرار القانونيين، وأنه إذا ما بدرت من تلك الدول مخاطر تهدد دولاً أخرى، فمن حق القوى الكبرى التدخل لإعادة تلك الدول إلى كنف التحالف الأوروبي سواء بالوسائل السلمية أو باستخدام القوة المسلحة. كما جرى تقسيم مناطق النفوذ بين الدول الكبرى الأوروبية، فشمّل النفوذ الروسي الدولة العثمانية وفارس وشرق أوروبا، بينما شمل النفوذ الفرنسي جنوب وشرق البحر المتوسط، بينما أشرفت بريطانيا على بلجيكا وهولندا وأميركا الشمالية.

وقد ساهم نظام الوفاق في خفض معدل النزاعات المسلحة في القارة الأوروبية، وكفل انصهار النظم السياسية المعاد تشكيلها عقب الحروب النابليونية في بوتقة واحدة. ووفر حالة من الاستقرار الإقليمي حيث إن الفترة الممتدة من عام 1815 حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914 لم تشهد حروبًا واسعة النطاق سوى في حرب القرم (1853-1856).

عوامل انهيار نظام الوفاق الأوروبي

ساهم امتداد الثورة الصناعية إلى معظم الدول الأوروبية في تنامي جهود الدول الأوروبية للبحث عن أسواق خارجية، مما أشعل تنافسًا بينها في تأسيس مستعمرات خارج أوروبا، مثلما حدث من طرف فرنسا بغزوها

للجزائر عام 1830 بهدف التخلص من الديون الفرنسية المستحقة للجزائر وتحقيق أهداف أخرى ترتبط برغبة فرنسا آنذاك في نشر المسيحية الكاثوليكية ومد نفوذها إلى شمال أفريقيا.

وقد أدت التطورات الاجتماعية المواكبة للثورة الصناعية التي عمت أرجاء أوروبا في الربع الثاني من القرن التاسع عشر، وما صاحبها من المطالبة بحقوق العمال إلى بروز الأفكار الاشتراكية، فتصاعدت الاحتجاجات الشعبية التي توجت بموجة جديدة من الثورة الفرنسية في عام 1830 أعلنت عن تشكيل ملكية دستورية، ثم اندلعت موجة ثورية ثالثة عام 1848 أعلنت عن تأسيس الجمهورية الفرنسية الثانية بقيادة نجل شقيق نابليون بونابرت. كما حدثت احتجاجات أخرى تطالب بإصلاحات سياسية في النمسا عام 1848 توجت بعزل وفرار رئيس الوزراء مترنيخ أحد أبرز ساسة أوروبا في النصف الأول من القرن التاسع عشر. كما أدى صعود النزعات القومية إلى حدوث ثورات تطالب بالاستقلال مما أدى إلى إنشاء دول جديدة مثل بلجيكا التي استقلت إثر ثورتها ضد الهولنديين عام 1830.

وفي نهاية المطاف عملت كل دولة من الدول الكبرى على تحقيق مصالحها الذاتية دون اعتبار مصالح الدول الأخرى، وفق ما عبر عنه رئيس الوزراء البريطاني جورج كانينج قائلًا (إن الأمور تعود إلى مسارها الصحيح مجدداً، كل أمة تحمي نفسها، والله يحمي الجميع). ومثلت حرب القرم (1853-1856) مؤشراً واضحاً على نهاية نظام الوفاق الأوروبي. كما أنها مهدت لاندلاع الحرب العالمية الأولى لاحقاً في مطلع القرن العشرين.

رابعاً: تداعي الدولة العثمانية، وبزوغ القوة الألمانية

برزت عدة متغيرات في الساحة الدولية بحلول النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث حاولت روسيا اقتراض الدولة العثمانية المتداعية مما دفع بريطانيا وفرنسا إلى التدخل في الحرب لمنع تنامي النفوذ الروسي، فاشتعلت أحداث حرب القرم (1853-1856) التي شكلت نهاية لتحالفات ما بعد الحروب النابوليونية بين روسيا والنمسا وبريطانيا وبروسيا. كما تمكن ملك سردينيا فيكتور عمانويل الثاني من تأسيس الدولة الإيطالية عام 1859، بينما تمكن المستشار البروسي بسمارك من توحيد الولايات الألمانية، وتأسيس ألمانيا الموحدة في عام 1871. وهو ما غير آنذاك من خرائط القوى العظمى والتحالفات الدولية ومناطق النفوذ. فعاد الصراع الفرنسي الألماني إلى جذوته، وتوقفت روسيا عن مشاريعها التوسعية في أوروبا لصالح التمدد في آسيا الوسطى على حساب الممالك الإسلامية، وكذلك بسطت الدول الغربية نفوذها بقوة على الصين إثر تمكن القوات الفرنسية البريطانية المشتركة من السيطرة على المقر الصيفي لإمبراطور الصين في شنغهاي عام 1860. وكذلك قدمت الدولة العثمانية المزيد من التنازلات للدول الكبرى، وانتعشت المشاعر القومية لدى

شعوب البلقان مع تراجع قوة ونفوذ النمساويين والعثمانيين مما مهد الطريق لاحقا إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى التي أسفرت عن تشكل نظام دولي جديد، وتفكك إمبراطوريات عديدة، وزوال هيمنة أسر حاكمة استمرت في السلطة لقرون مثل آل عثمان، وأسرة رومانوف الروسية، وآل هابسبرج ورثة الإمبراطورية الرومانية المقدسة.



خريطة البلقان حاليا

وسط تلك الأحداث جرى تأسيس اتحادات دولية قدمت مفاهيم تنظيمية جديدة، ومثلت نواة للمؤسسات الدولية التي تشكل أحد معالم النظام العالمي المعاصر. حيث جرى تأسيس الاتحاد الدولي للتغراف عام 1865، والاتحاد العام للبريد عام 1874، ثم وُقعت اتفاقية إنشاء المكتب الدولي للموازين والمقاييس عام 1875. كما وُقعت اتفاقية بون الخاصة بإنشاء مكتب دولي للنقل تولى الإشراف على نقل البضائع بالسكك الحديدية بين الدول. وتتناول الفقرات التالية بعض أبرز تلك التطورات.

تداعي الدولة العثمانية، واندلاع حرب القرم (1853-1856)

تراجعت قوة الدولة العثمانية بفعل عوامل داخلية وخارجية، وقد ساهمت النزعات الانفصالية لمحمد علي، والصراع الإقليمي مع الفرس، والصراع الدولي مع الروس في تسريع معدل التداعي العثماني. فاستغلت روسيا هذه الأوضاع للانقضاض على العثمانيين، فاحتل الروس إقليم الأفلاق والبغدان (ضمن رومانيا حاليا) التابع للدولة العثمانية، مما أدى إلى اشتعال الحرب بين الروس والعثمانيين في أكتوبر 1853. ومع تقدم الروس دخلت بريطانيا وفرنسا الحرب في مارس 1854 إلى جوار العثمانيين لمنع روسيا من التهام ذلك الصيد الثمين. كما ساهمت مملكة سردينيا والنمسا في الحرب لاحقا ضد الروس. وساهم تنفيذ القوات البريطانية والفرنسية

لعملية إنزال مشتركة سيطرا خلالها على الميناء الروسي الوحيد على البحر الأسود (سيباستوبول) في إقناع الروس بعدم جدوى الاستمرار في الحرب التي انتهت بعقد اتفاقية صلح في باريس في 30 مارس 1856. انسحبت روسيا إثر الصلح من الأقاليم العثمانية التي احتلتها بالتوازي مع فرض شروط على الدولة العثمانية تقلص من سيادتها، مثل تمتع صربيا والأفلاق والبغدان باستقلال ذاتي ضمن السيادة العثمانية دون أن يحق للسلطان التدخل عسكريا في شؤونهم إلا بموافقة الدول الكبرى. كما أصدر السلطان العثماني ما يعرف بالخط الهمايوني عام 1856 لإرضاء الدول الأوروبية، حيث من بين ما تضمنه إلغاء عقوبة الإعدام للمرتدين عن الإسلام.

الوحدة الإيطالية والألمانية

في الماضي بسطت الإمبراطورية النمساوية نفوذها على العديد من الولايات الألمانية والإيطالية الشمالية، وكذلك على الولايات البابوية بالتقاسم مع فرنسا. وتمكن الملك فيكتور عمانويل الثاني من توحيد معظم الأراضي الإيطالية بدعم فرنسي مقابل تنازله لفرنسا عن نيس وسافوي، حيث اعتبرت فرنسا أن توحيد إيطاليا يضعف النمسا المنافس للدود لفرنسا.

وكذلك تمكن الملك الإيطالي من السيطرة على الولايات البابوية ومدينة روما، فتقلصت سيطرة البابا الذي لم يعترف بدولة إيطاليا سوى عام 1929 بعد إقرار الحكومة الإيطالية بسيادته على المقر البابوي وبعض الأحياء المحيطة به فيما يعرف بدولة الفاتيكان. وساهم هذا النجاح للقوميين الإيطاليين في تأجيج المشاعر القومية لدى سكان الإمبراطورية النمساوية، ومن ثم تلقت الأخيرة ضربة موجعة عبر تحويل المستشار البروسي بسمارك الوحدة الاقتصادية بين الولايات الألمانية إلى وحدة سياسية بالتوازي مع تحديثه للجيش البروسي، ومن ثم نجح الجيش البروسي في سحق الجيش النمساوي عام 1866 لتتحول الإمبراطورية النمساوية إلى إمبراطورية النمسا والمجر بعد اقتصارها على دولتين هما النمسا والمجر، لكل منهما برلمان ومجالسه المحلية ولغته، ولكن مع وجود وزارات مشتركة وإمبراطور واحد. وهدف هذا التغيير إلى إرضاء التطلعات القومية للمجريين، ولكنه بدلا من ذلك أشعل التطلعات القومية والعرقية للسلاف البالغ عددهم 26 مليون فرد من بين 51 مليون فرد يسكنون الإمبراطورية. ويعد هذا ثاني تغيير خلال القرن التاسع عشر لاسم الإمبراطورية بعد التغيير الأول عام 1806 إثر هزيمتها من نابليون حيث تحول اسمها آنذاك من الإمبراطورية الرومانية المقدسة إلى الإمبراطورية النمساوية.

أدى الانتصار البروسي إلى تأجج المخاوف الفرنسية من القوة البروسية المتزايدة، ومن ثم اندلعت الحرب بين الدولتين عام 1870 لتنتهي بهزيمة ساحقة للفرنسيين، حيث استولى الألمان على باريس عام 1871، وأسروا

الإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث. ومن ثم انتهت الملكية الفرنسية، وأُعلن عن إنشاء الجمهورية الفرنسية الثالثة التي استمرت إلى سقوط باريس مجدداً في يد الألمان عام 1940 أثناء الحرب العالمية الثانية.

وقد أعلن بسمارك من قصر فرساي في باريس في يناير 1871 إثر اجتماعه بالأمرء الألمان عن تأسيس الإمبراطورية الألمانية بقيادة غليوم الأول، وهو الحادث الذي دفع الفرنسيين بعد الحرب العالمية الأولى لاشتراط إعلان استسلام ألمانيا من داخل قصر فرساي.

لم تتدخل بريطانيا في النزاع البروسي الفرنسي بسبب خشيتها من الميول التوسعية لفرنسا آنذاك، وباعتبار أن ألمانيا الناشئة ستحد منطموحات الفرنسية. ولم تكن أميركا برزت آنذاك كقوة عالمية، حيث كانت تعاني من الحرب الأهلية التي استمرت 4 سنوات من 1861 إلى 1865. بينما حرصت بريطانيا على تعزيز حضورها في الصين، حيث استولت على شنغهاي وبكين فيما يُعرف بحرب الأفيون الثانية. وظلت بريطانيا تحتكر قرابة 85% من مجموع التجارة الخارجية الصينية. ثم تعززت الهيمنة البريطانية على التجارة العالمية إثر تحكّم لندن في قناة السويس عقب غزوها لمصر عام 1882.

وبذلك تغير توزيع القوى في أوروبا مع صعود ألمانيا كلاعب جديد لديه طموحات توسعية، وتراجع الإمبراطورية النمساوية بعد انفصال الولايات الألمانية والإيطالية فضلاً عن تنامي المشاعر القومية السلافية. تلك التطورات لعبت دوراً كبيراً لاحقاً في إشعال الحرب العالمية الأولى، والتي ساهمت في بروز قوى جديدة لعبت دوراً في تشكيل النظام العالمي لمدة عقدين قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية.

خامساً: استراتيجيات الدول الكبرى قبيل القرن العشرين

خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، صارت بريطانيا وفرنسا وألمانيا هي الدول الفاعلة في المشهد الأوروبي ومن ثم المشهد العالمي، بينما عانت الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية المجرية من مخاض التدهور والتمزق. أما أميركا فتبنت سياسة العزلة والابتعاد عن التورط في مشاكل خارج القارة الأمريكية، ولم تنخرط في الأحداث العالمية سوى عام 1898 إثر حربها ضد إسبانيا.

وقد لعبت الجغرافيا دوراً كبيراً في تشكيل استراتيجيات الدول الكبرى التي شكلت قلب النظام الدولي السائد آنذاك، فوفقاً لروبرت باستور (تفرض الحقائق الجغرافية نفسها بقوة، فالدول تغير قادتها، ونظمها السياسية، وسياساتها الاقتصادية، لكنها لا تستطيع أن تغير جغرافيتها) وسندستعرض استراتيجيات أبرز الدول الكبرى آنذاك بشكل إجمالي.

1- ألمانيا ولعنة الجغرافيا

مثل إعلان المستشار البروسي بسمارك تأسيس الإمبراطورية الألمانية بقيادة غليوم الأول من داخل قصر فرساي بباريس في عام 1871، تأكيداً على ميلاد لاعب أوروبي جديد ظل محور التطورات السياسية في أوروبا والعالم لمدة 75 عاماً، أي إلى نهاية الحرب العالمية الثانية.

ولدت الدولة الألمانية الناشئة في قلب القارة الأوروبية وسط خصوم يحيطون بها من كافة الجهات، فرنسا من الغرب، وروسيا من الشرق، وإمبراطورية (النمسا- المجر) من الجنوب الشرقي، وبريطانيا من جهة بحر الشمال. ومن ثم واجهت ألمانيا خطراً إستراتيجياً تمثل في مواجهة ائتلافات تشكلها دول الجوار، وخوض حروب متعددة الجهات في وقت واحد. وبالتوازي مع ذلك افتقدت ألمانيا إلى الثروة التجارية التي تحوزها الدول الاستعمارية الكبرى، كما افتقدت إلى العزلة الجغرافية التي تتمتع بها أميركا خلف المحيطات أو بريطانيا خلف بحر الشمال. ولعبت تلك العوامل بالإضافة إلى الجهات المكشوفة والأراضي الضيقة دوراً محورياً في تبني ألمانيا لإستراتيجية هجومية تعتمد على سرعة وتركيز القوات المسلحة، والسعي لتحقيق فوزا مباغتاً على الأعداء.



خريطة ألمانيا

اعتمدت الخطط العسكرية الألمانية على ضرب الجناحين الروسي والفرنسي قبل أن يتمكنوا من الإطباق على المركز الألماني، وذلك عبر القيام بالضربة الأولى وتحطيم الجيش الفرنسي قبل أن يحشد الجيش الروسي

قواته، ولذا ظل البعد الهجومي حاضرا في الإستراتيجية الألمانية. ولكن المستشار الألماني بسمارك رفض تنفيذ خطة رئيس الأركان فون مولتكه القاضية بشن حرب على جبهتين ضد فرنسا وروسيا قائلًا (إنه لا يرغب في الانتحار خوفا من الموت) واعتمد بدلا من ذلك على التحالفات التي تحول دون تكتل أعداء ألمانيا في حلف واحد ضدها. فتجنب بسمارك الدخول في تنافس استعماري مع بريطانيا، في حين شجع فرنسا على القيام بذلك كي تنشأ قضايا خلافية بين فرنسا وبريطانيا تمنع تكتلهما ضد ألمانيا. وكذلك عقد بسمارك تحالف (وفاق الأباطرة الثلاث) بين ألمانيا وروسيا والإمبراطورية الروسية المجرية. وكذلك بسمارك عقد حلفًا ثلاثيًا بين ألمانيا وإيطاليا والإمبراطورية الروسية المجرية. إلا أنه برحيل بسمارك من منصبه عام 1890 تبنت القيادة الألمانية الجديدة مقاربة خوض حربين ضد فرنسا وروسيا على جبهتين في ذات الوقت، وهو ما ساهم في تكتل خصوم ألمانيا ضدها خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، ومن ثم تمكنهم من القضاء على المشاريع الألمانية التوسعية بل وفرض استسلام مدل عليها.

2- الإمبراطورية البريطانية

تتكون بريطانيا من جزر معزولة عن بقية أنحاء القارة الأوروبية، ونجحت خلال القرنين الثامن والتاسع عشر في بناء إمبراطورية ممتدة الأطراف في آسيا وأفريقيا وأجزاء من الأمريكيتين. فحكمت قرابة خمسين مستعمرة يبلغ عدد سكانهم تسعة أضعاف سكان بريطانيا ذاتها. وقد انبثقت الاستراتيجية البريطانية من حقيقة كونها جزيرة ذات مصالح مترامية الأطراف عبر أنحاء العالم، وقامت هذه الاستراتيجية على محورين:

- الحفاظ على الممرات البحرية التي تمكن بريطانيا من الوصول إلى بقية مستعمراتها. وتضمن ذلك بناء قواعد عسكرية في الأماكن الاستراتيجية التي تربط خطوط المواصلات البحرية للإمبراطورية مثل: عدن باليمن، وقناة السويس في مصر، وساحل الخليج العربي، وجبل طارق، وقبرص، ومالطة.
- منع أي دولة أوروبية من فرض هيمنتها على بقية أنحاء أوروبا، باعتبار أن من يسيطر على القارة الأوروبية سيحوز ثروة وقوة تسمح له بتهديد الجزر البريطانية ذاتها، ولذا تصدت بريطانيا لمشاريع نابليون التوسعية في مطلع القرن التاسع عشر، وكذلك فعلت مع هتلر لاحقا خلال القرن العشرين. كما خاضت حروبا متعددة ضد روسيا لوقف التمدد الروسي في أوروبا على حساب العثمانيين مثلما حدث خلال حرب القرم (1853-1856).

تلك الوضعية الجغرافية لبريطانيا أعفتها من ضرورة الاحتفاظ بقوات برية ضخمة نظرا لصعوبة تعرض أراضيها للغزو عبر البحر، وهو ما ساهم في تقليل نفقاتها العسكرية مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى التي

تحملت نفقات عسكرية باهظة اضطرتها في كثير من الأحيان إلى فرض ضرائب باهظة مضررة بالحالة التجارية والاقتصادية والزراعية.

وقد جاءت أبرز التهديدات للمصالح البريطانية من قبل فرنسا وإسبانيا، بينما عقب تأسيس ألمانيا الموحدة، صارت ألمانيا هي مصدر التهديد الرئيسي نظرا لكثافتها السكانية وقاعدتها الصناعية القوية وجيشها المتطور ومشاريعها التوسعية في قلب القارة الأوروبية. وقد أسفرت لاحقا الحروب الطاحنة مع ألمانيا عن تدهور الإمبراطورية البريطانية، وفقدانها لكثير من نفوذها لصالح أميركا.

3- فرنسا

إعلان تأسيس ألمانيا الموحدة من داخل العاصمة باريس كشف عن الخطر الداهم الذي مثله الألمان على فرنسا، إذ نجحوا مجددا بعد 70 سنة في اجتياح باريس أثناء الحرب العالمية الثانية. بزوغ القوة الألمانية دفع فرنسا الأضعف ديموغرافيا للبحث عن حلفاء يدعمونها ضد الخطر الألماني، وهو ما وجدته فرنسا في بريطانيا وروسيا. وكذلك أدركت فرنسا عبثية تبني أي مشاريع توسعية في أوروبا الجديدة، فسعت لبناء إمبراطوريتها الاستعمارية في أفريقيا وآسيا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، واحتلت فرنسا الجزائر وتونس والمغرب ومعظم غرب أفريقيا، فضلا عن بسط نفوذها في لبنان بزعم حماية الموارد. وأثناء ذلك تصارعت الدول الأوروبية وبالأخص بريطانيا وفرنسا على النفوذ في المستعمرات التي مثلت موردا هاما للمواد الخام، وسوقا رئيسياً لتصريف السلع الأوروبية قبل أن يصل لاتفاق لتقاسم مناطق النفوذ عُرف باسم الاتفاق الودي عام 1904. إلا أن قوة فرنسا في أوروبا تراجعت إلى المركز الثالث بعد بريطانيا وألمانيا.

4- الإمبراطورية النمساوية المجرية، وروسيا، والدولة العثمانية

عانت الإمبراطورية النمساوية المجرية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر من أزماتها الداخلية، والتي نتجت عن تعدد القوميات المكونة للدولة، وتزايد النزعات الانفصالية لدى العرقية السلافية، فضلا عن المشاكل مع الدول الجديدة الوليدة مثل ألمانيا وإيطاليا، فسكان الإمبراطورية الألمان صاروا أقرب لألمانيا، أما الإمبراطورية النمساوية المجرية فقد فقدت آخر أهم منافذها البحرية على البحر الأدرياتيكي إثر انضمام البندقية إلى إيطاليا. وكذلك عانى النظام الإمبراطوري من تصاعد الأفكار الجمهورية، ورفض نمط الحكم الملكي المطلق.

أما روسيا فعانت من التخلف الصناعي، وقلّة السكك الحديدية، وضعف مستوى التسليح، ولذا تجنبت الدخول في نزاعات مع ألمانيا الوليدة، بينما وجهت جهودها لانتزاع أكبر قدر ممكن من الأراضي العثمانية في

آسيا، وكذلك عملت روسيا على تأليب شعوب البلقان ضد العثمانيين، وضد الإمبراطورية النمساوية المجرية، وهو ما توج باستقلال صربيا والجبل الأسود ورومانيا عن الدولة العثمانية إثر أزمة البلقان عام 1875، فتصاعدت تداعيات الصراع في البلقان إلى أن أدت إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914.

سادسا: في الطريق إلى الحرب العالمية الأولى

مهد رحيل المستشار الألماني بسمارك عن منصبه لحدوث تغيير جذري في السياسة الألمانية، حيث تخلت برلين عن التركيز على الشؤون الأوروبية، وبدأت تنخرط في القضايا العالمية، وسعت لبناء قوة بحرية كبيرة تنافس البحرية البريطانية، وتمت النفوذ الألماني إلى القارات الأخرى، وعبر عن ذلك الإمبراطور الألماني ويلهلم قائلًا (إن أمام ألمانيا مهامًا عظيمة يجب إنجازها خارج الحدود الضيقة لأوروبا القديمة). وبالتوازي مع ذلك تخطت نسبة الإنتاج الصناعي الألماني من الإنتاج العالمي نسبة بريطانيا، كما تميزت ألمانيا بمستوى تعليمي متقدم إذ بلغت نسبة الأمية في جيشها 1/1000، بينما كانت النسبة في فرنسا 68/1000، وفي إيطاليا 220/1000.

العام	بريطانيا	ألمانيا
1870	31.8%	13.2%
1913	14%	15.7%

نسبة بريطانيا وألمانيا من الناتج الصناعي الألماني

تلك المستجدات دفعت بريطانيا إلى الانخراط بشكل متزايد في الشأن الأوروبي كرد فعل على التمدد الألماني. ومن ثم تشكلت قطبية ثنائية أوروبية تقود ألمانيا إحدى دفتيها بينما تقود بريطانيا الدفة الأخرى.

وفي تلك الأونة خطت أميركا أولى خطواتها نحو الولوج إلى مصاف القوى العظمى، وهو ما تجلّى في رفع الدول الأوروبية الكبرى تمثيلها الدبلوماسي في واشنطن من درجة القائم بالأعمال إلى سفير عام 1892. أما فرنسا فقد تراجع نفوذها، وبرز ذلك بجلاء في تنفيذ مطالب بريطانيا بالانسحاب من فاشودة في أعالي نهر النيل بأفريقيا عام 1898. وكذلك دخلت اليابان على خط التأثير في الأحداث إثر شنّها لحرب ضد الصين عام 1894 على خلفية النزاع بين الدولتين حول السيطرة على كوريا، وكذلك تمكنت اليابان من هزيمة روسيا هزيمة منكرة في حرب عام 1905، والتي اندلعت بسبب الصراع بين الدولتين للسيطرة على منشوريا وشمال الصين. وقد مثلت تلك الحرب آنذاك أول حرب تنتصر فيها دولة آسيوية بشكل ساحق على دولة أوروبية، وبذلك

بدأت السياسة الدولية في التحول من سياسة تحتكرها الدول الأوروبية الكبرى إلى سياسة عالمية تشارك فيها دول أخرى مثل أميركا واليابان.

الصراع الألماني الروسي وتداعياته

في ظل تزايد المخاوف الألمانية من الطموحات التوسعية لروسيا في شرق ووسط أوروبا رفض المستشار الألماني الجديد فون كابرني في عام 1890 تجديد اتفاقية التحالف التي عقدها سابقه بسمارك مع روسيا. ومن ثم أقدمت روسيا من جهتها على عقد تحالف دفاعي مع فرنسا لتشتيت القوة الألمانية المتصاعدة على جبهتين. فتعهدت فرنسا بمساعدة روسيا في حال تعرضها لهجوم من قبل ألمانيا أو من قبل الإمبراطورية النمساوية المجرية بدعم ألماني، بينما تعهدت روسيا في المقابل بمساندة فرنسا في حال تعرضها لهجوم من ألمانيا أو من إيطاليا بدعم ألماني. وبذلك نشأ استقطاب دولي ثنائي ما بين الحلف الثلاثي الذي يضم (ألمانيا، والنمسا والمجر، وإيطاليا)، والحلف الثنائي الذي يضم (فرنسا، وروسيا)، والذي قادته بريطانيا عقب انضمامها له لاحقاً إثر توقيعها مع فرنسا للاتفاق الودي عام 1904، والذي أسفر عن تسوية القضايا الاستعمارية المعلقة بين البلدين.

بانضمام بريطانيا للحلف الثنائي نشأ تحالف (فرنسي بريطاني روسي) قوي عرف باسم الوفاق الثلاثي، وساهم في زعزعة مركز ألمانيا بالقارة الأوروبية. وقد تولت البحرية البريطانية عبء مواجهة البحرية الألمانية في بحر الشمال، والدفاع عن الشواطئ الفرنسية في بحر المانش. بينما تولت البحرية الفرنسية الدفاع عن خطوط المواصلات البريطانية في البحر المتوسط. وقد أشعلت هذه التحالفات سابقا محموماً للتسلح بين الدول الأوروبية الكبرى استمر إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى.

ومن جهتها حرصت ألمانيا على التقارب مع الدولة العثمانية باعتبار أن تقوية الدولة العثمانية تقوض من القوة الروسية، وتهدد خطوط المواصلات البريطانية إلى الهند. ومن ثم أوفدت ألمانيا بعثة عسكرية ألمانية لتطوير الجيش العثماني، ودعمت مشروع سكة حديد بغداد الممتد من قونية إلى بغداد والبصرة بالإضافة إلى إنشاء خطوط فرعية تصل بين المدن الكبرى بالشام وفلسطين. وقد هدف هذا المشروع إلى زيادة بسط نفوذ الدولة العثمانية بالمنطقة العربية. وردا على ذلك، تشكلت جبهة روسية بريطانية فرنسية مناهضة للتقارب العثماني الألماني. واشترطت الدول الثلاثة الحصول على امتيازات كبيرة من أجل السماح بتنفيذ ذلك المشروع.

تقاسم النفوذ في أفريقيا، واشتعال الصراع في البلقان

اتفقت الدول الأوروبية وبالأخص بريطانيا وفرنسا وألمانيا منذ مؤتمر برلين المنعقد في (1884-1885) على تقسيم مناطق النفوذ في القارة الأفريقية. فوُضعت الدول الأفريقية بأسرها من الصومال إلى مالي، ومن مصر إلى جنوب أفريقيا في قبضة الدول الأوروبية بما في ذلك بعض دول الصف الثاني والثالث مثل إيطاليا والبرتغال وإسبانيا وبلجيكا.

وكذلك جرى تقاسم السيطرة على الدول العربية حيث احتلت فرنسا الجزائر وتونس والمغرب، بينما احتلت إيطاليا ليبيا، في حين احتلت بريطانيا مصر، وفرضت حمايتها على محميات ساحل الخليج العربي التي تشتهر حالياً باسم دول الخليج العربي. وواكب ذلك تدهور أوضاع الدولة العثمانية إلى الدرجة التي وُضعت فيها مالية الدولة العثمانية تحت إشراف الدائنين الأوروبيين.

وعلى الصعيد السياسي مثلت منطقة البلقان بؤرة مركزية للتوتر حيث تزايدت النزعات الانفصالية عن الدولة العثمانية لدى النصارى في أرمينيا وكريت ومقدونيا، كما أدى نمو المشاعر القومية لدى شعوب البلقان ولدى العرقية السلافية تحديداً إلى توتر الأجواء داخل الإمبراطورية النمساوية المجرية المسيطرة على أجزاء من البلقان، وكذلك لعبت روسيا دوراً محورياً في إشعال الأوضاع بالبلقان عقب تركيز جهودها عليه إثر هزيمتها في آسيا على يد اليابان عام 1905.

وبدأت الأحداث في البلقان بالاشتعال عام 1908 مع إعلان الإمبراطورية النمساوية المجرية ضم البوسنة والهرسك لأراضيها ما أثار غضب الصرب الذين رغبوا في السيطرة على الإقليم، وإعلان بلغاريا استقلالها عن الدولة العثمانية، وإعلان جزيرة كريت الانفصال عن العثمانيين والانضمام إلى اليونان. ومن ثم شكلت الدول البلقانية المنفصلة عن العثمانيين (صربيا، بلغاريا، اليونان، الجبل الأسود) ما يعرف بالعصبة البلقانية لمواجهة الدولة العثمانية. وخلال الأزمة البلقانية أعلنت فرنسا أنها ستتدخل إلى جانب روسيا في حالة تدخل ألمانيا في أي حرب بالبلقان.

وفي عام 1912 أعلنت إمارة الجبل الأسود الحرب على الدولة العثمانية، ودخلت بلغاريا واليونان وصربيا الحرب جوار حليفهم، وأسفرت الحرب عن فقدان الدولة العثمانية لمعظم أقاليمها بالبلقان، فقررت الإمبراطورية النمساوية المجرية التدخل لمنع صربيا من الاستيلاء على ألبانيا والوصول للبحر الأدرياتيكي. وعقب مرحلة وجيزة من الهدوء لم تلبث أن اندلعت الحرب مجدداً بين دول العصبة البلقانية ذاتها. حيث

شنت بلغاريا حربًا على اليونان وصربيا عام 1913 إثر استيلاء صربيا على مقدونيا. وانتهت الحرب بهزيمة بلغاريا المدعومة من النمسا وتزايد قوة صربيا.

سابعاً: الحرب العالمية الأولى وتداعياتها على النظام الدولي

مثلت منطقة البلقان بؤرة الاشتعال، حيث حرضت صربيا المكون السلافي الذي شكل 49% من سكان الإمبراطورية النمساوية المجرية على الانفصال عنها، واندلعت شرارة الحرب العالمية الأولى إثر اغتيال ولي عهد الإمبراطورية النمساوية المجرية فرانز فريناند في مدينة سراييفو في 28 يونيو 1914 على يد شخص من صرب البوسنة.

عقب حادث الاغتيال أعلنت الإمبراطورية النمساوية المجرية في 28 يوليو 1914 الحرب على صربيا، فردت روسيا حليفة صربيا بإعلان التعبئة العامة للجيش الروسي في 30 يوليو، فتدخلت ألمانيا معلنة الحرب على روسيا، فردت فرنسا بإعلانها دعم روسيا، فأعلنت ألمانيا الحرب على فرنسا في 3 أغسطس، وطالبت ألمانيا بلجيكا بالسماح للجيش الألماني بعبور أراضيها لمهاجمة فرنسا، فأعلنت بريطانيا الحرب على ألمانيا في اليوم التالي بزعم الحفاظ على حياد بلجيكا ثم أعلنت فرنسا وبريطانيا الحرب ضد إمبراطورية النمسا والمجر، وبذلك خلال أسبوع واحد دخلت أبرز القوى الأوروبية في صراع دموي مباشر.

سعت كل دولة لتحقيق أهدافها الخاصة، فالإمبراطورية النمساوية المجرية أرادت سحق صربيا التي مثلت خطراً على الاستقرار الداخلي للإمبراطورية بتبنيها مشروع صربيا الكبرى، أما ألمانيا فأرادت فرضت هيمنتها على القارة الأوروبية والتخلص من الحلف الروسي الفرنسي البريطاني المحيط بها، أما روسيا فرأت في مد ألمانيا لنفوذها على البلقان بالتوازي مع تعيين الجنرال الألماني فون سندرز رئيساً لأركان الجيش العثماني تهديداً مباشراً لنفوذها ينطلق من جبهتي البلقان والأراضي العثمانية. أما فرنسا وبريطانيا فمثلت الحرب فرصة لهما لمنع ألمانيا من التحول إلى قوة عظمى تهدد نفوذهما، وكذلك أرادت فرنسا استعادة إقليمي الألزاس واللورين اللذين سيطرت عليهما ألمانيا عقب غزوها لفرنسا عام 1871.

استغلت اليابان الصراع بين القوى الأوروبية في أوروبا لسيطرته هيمنتها على شرق القارة الآسيوية، فأعلنت دخولها الحرب عام 1914 إلى جانب دول الحلف الثلاثي، فهاجمت المستعمرات الألمانية في الصين والمحيط الهادئ مما قلص من النفوذ الأوروبي في الشرق الأقصى، وحول المنطقة إلى ساحة تنافس بشكل جوهري بين اليابان وأميركا، وهو التنافس الذي لم يحسم سوى لاحقاً خلال الحرب العالمية الثانية.

اتسمت جهات الحرب بالجمود، وتحول الصراع إلى حرب استنزاف طويلة الأمد، فأخذت الجبهة الفرنسية الألمانية شكل حرب خنادق، بينما مُنيت القوات الروسية بعدة هزائم أمام الألمان الذين طردوا الروس من ليتوانيا وبولندا. وساهم التراجع الروسي في تأجج الاحتجاجات الشعبية داخل روسيا بالتوازي مع تردي الأحوال المعيشية، وهو ما تُوج بوصول البلاشفة الشيوعيين للحكم، والقضاء على أسرة رومانوف الحاكمة. ومن ثم عقد البلاشفة اتفاقية صلح منفردة مع ألمانيا، وخرجت روسيا من الحرب بزعم أن تلك حرب بين القوى الرأسمالية، ولا مصلحة لروسيا في خوضها، وذلك في ظل سعي البلاشفة للتفرغ للشأن الداخلي وتثبيت أقدامهم في مواقع السلطة. ولاحقاً صراع أيديولوجي جديد بين الغرب الرأسمالي والاتحاد السوفيتي الشيوعي.

خلال سنوات الحرب نجحت ألمانيا وإمبراطورية (النمسا- المجر) في استقطاب بلغاريا والدولة العثمانية إلى صفهما تحت بريق استعادة الأراضي التي فقدتها الدولتان في البلقان، والتخلص من الخطر الروسي، بينما انسحبت إيطاليا من التحالف الثلاثي مقابل بعض المكتسبات التي حصلت عليها من دول الوفاق الثلاثي، مثل منحها بعض المقاطعات التي تسيطر عليها النمسا والاعتراف بسيادتها على ليبيا. وكذلك التحقت رومانيا واليونان بصف دول الوفاق، ثم دخلت أميركا الحرب في إبريل عام 1917 إثر إغراق الغواصات الألمانية لسفينة تجارية أميركية في المحيط الأطلنطي بالتوازي مع رصد برقية من وزير الخارجية الألماني إلى سفير بلاده في المكسيك يطلب منه تقديم عرض للحكومة المكسيكية بدخول الحرب إلى جانب ألمانيا مقابل منح المكسيك الأراضي التي استولت أميركا عليها من المكسيك سابقاً بالقوة مثل ولاية تكساس. ومثل دخول أميركا الحرب تأكيداً على تغير الوضع السياسي عالمياً، وعدم قدرة أوروبا على حسم نزاعاتها دون التدخل الأميركي.

تداعيات الحرب على المنطقة العربية

لعبت بريطانيا على وتر إثارة النعرات القومية في البلاد الإسلامية ضد العثمانيين في ظل مخاوفها من (ثورة المسلمين بمصر والهند ضد الوجود البريطاني، وإحياء فكرة الوحدة الإسلامية مجدداً)، فسعت إلى دفع والي الحجاز "الشريف حسين" لإعلان الثورة ضد العثمانيين بالتنسيق مع القوميين العرب بالشام، فأرسل المندوب السامي البريطاني في مصر "مكماهون" إلى الشريف رسالة تحريضية في ٣٠ أغسطس ١٩١٥ قائلًا له (إن جلاله ملك بريطانيا العظمى يرحب باسترداد الخلافة إلى يد عربي صميم من فروع تلك الدوحة النبوية المباركة). واستجاب الشريف للإغراءات وأعلن الثورة على العثمانيين في 10 يونيو عام 1916.

وقد عبّر مدير الاستخبارات العسكرية البريطانية بالقاهرة عام 1916 عن أهمية ثورة الشريف قائلًا (إن هدف الشريف هو تأسيس خلافة لنفسه.... نشاطه يبدو مفيداً لنا لأنه يتماشى مع أهدافنا الآنية، وهي تفتيت الكتلة الإسلامية، ودحر الإمبراطورية العثمانية وتمزيقها.. إن العرب هم أقل استقراراً من الأتراك؛ وإذا عولج

أمرهم بصورة صحيحة فإنهم يبقون في حالة من الفسيفساء السياسية، مجموعة دويلات صغيرة يغار بعضها من بعض؛ غير قادرة على التماسك.. وإذا تمكنا فقط أن ندبر جعلَ هذا التغيير السياسي عنيفا؛ فسنكون قد ألغينا خطر الإسلام بجعله منقسما على نفسه). وفي عام 1917 صدر وعد بلفور الذي تعهد بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وفتحت بريطانيا الباب أمام الهجرة اليهودية إلى الأراضي المقدسة إثر انتزاعها فلسطين من قبضة العثمانيين بمساعدة القوميين العرب.

وعقب انتهاء الحرب طالب الشريف حسين بحكم (الدولة العربية الكبرى) التي وعدته بها بريطانيا متصورا أنها ستشمل الحجاز والشام والعراق وفلسطين، ولم يوافق على فرض الانتداب على فلسطين، فتنكرت له بريطانيا، وسمحت لحاكم نجد عبدالعزيز بن سعود بالتمدد والقضاء عليه، ليؤسس نواة الدولة السعودية الثالثة التي عبر عن أهميتها المعتمد السياسي البريطاني بالبحرين "الميجر ديكسن" في أغسطس ١٩٢٠ قائلا (جزيرة عرب وسط قوية يحكمها ابن سعود، وهو مرتبط بأشد العلاقات الودية مع الحكومة البريطانية، تكون ملائمة للسياسة البريطانية كل الملائمة، إنها ستحسم الكثير من المصاعب، وفي الوقت نفسه تجعل كل الدويلات الساحلية معتمدة علينا أكثر مما هي عليه الآن. الكويت والبحرين والساحل المهادن وعمان والحجاز وحتى سوريا سوف تعيش كلها في هلع من جارها القوي، وتكون أكثر انصياعا لرغبات حكومة الجلالة مما هي عليه اليوم.. إن طريقة العربي هي أن يعيش على تحريض جيرانه الأقوياء بعضهم ضد بعض. وفي نفس الوقت إذا لم يستطع القيام بذلك، فعليه أن يستند إلى دولة حامية قوية للالتجاء إليها، وإذا أصبح ابن سعود قويا جدا في جزيرة العرب، فإن النفوذ البريطاني يزيد زيادة عظيمة بين الدول الساحلية). وفي المحصلة تقاسمت بريطانيا تركيا الدولة العثمانية مع فرنسا بعد انتهاء الحرب.

نهاية الحرب

انتهت الحرب في عام 1918 باستسلام ألمانيا وحلفائها كل على حدا، وتفكك الإمبراطورية النمساوية المجرية إلى عدة دول من بينها تشكوسلوفاكيا ومملكة (الصرب والكروات والسلوفان) التي تحولت إلى يوغسلافيا لاحقا، فضلا عن النمسا، والمجر. وكذلك تفككت الدولة العثمانية عمليا، حيث اقتطعت منها مصر والشام والعراق وشبه الجزيرة العربية، فضلا عن معظم الأراضي العثمانية بأوروبا عدا مدينة اسطنبول التي تعرضت لاحتلال مؤقت من قبل الدول المنتصرة، وكذلك تراجعت القوة الأوروبية بفعل حرب الاستنزاف طويلة المدى مقابل صعود القوة الأميركية، وتنامي قوة اليابان في الشرق الأقصى.

جرى عقد خمس معاهدات صلح تختص بألمانيا، والنمسا، والمجر، وبلغاريا، والدولة العثمانية. ولم يُسمح لروسيا فضلا عن الدول المهزومة بحضور مؤتمرات الصلح، إنما صاغت الدول المنتصرة تلك المعاهدات

وأجبرت الدول المنهزمة على التوقيع عليها. وقد ساهمت الشروط المجحفة ضد ألمانيا في استثارة المشاعر القومية لدى الألمان، وحملت في طياتها نواة إشعال الحرب العالمية الثانية.

ثامنا: النظام الدولي بعيد الحرب العالمية الأولى

بنهاية الحرب زالت عن مقاعد الحكم أسرٌ عتيدة حكمت لقرون مثل آل هابسبرج حكام الإمبراطورية النمساوية المجرية، وآل رومانوف حكام روسيا القيصرية، وآل عثمان حكام الدولة العثمانية، وآل هوهنزولرن حكام الإمبراطورية الألمانية. وواكب ذلك تصاعد النزعات القومية لدى شعوب البلقان. كما تلاشت الدولة العثمانية تماما مع إعلان مصطفى أتاتورك إلغاء منصب الخلافة في عام 1924، وتأسيسه لدولة تركية على الطراز القومي العلماني. بينما جرى تقاسم النفوذ بين بريطانيا وفرنسا على الدول العربية التي انسلخت من الدولة العثمانية مثل العراق والشام ومصر وفلسطين. فنجح عبدالعزيز بن سعود في بسط نفوذه على الجزيرة العربية برعاية بريطانية، ومن ثم أعلن تأسيس المملكة العربية السعودية عام 1932. كما اعترفت بريطانيا بدولة شرق الأردن عام 1923، وظلت تشرف على سياستها لعدة عقود، حيث مثل الأردن حاجزا جغرافيا بين الجزيرة العربية وسوريا والعراق من جانب وبين فلسطين من جانب آخر مما ساعد بريطانيا في تسريع معدل توطين اليهود في فلسطين تنفيذًا لوعده بلفور الصادر عام 1917.

أما ألمانيا فقد قبلت بالاستسلام العقابي الذي تضمن فرض شروط استسلام قاسية شملت التنازل عن عدة مناطق من أراضيها لصالح فرنسا والدنمارك وليتوانيا وغيرها من الدول الأوروبية، بالتوازي مع تسليم أسطولها البحري العسكري والتجاري وسلاحها الجوي إلى خصومها، وكذلك تقاسمت الدول المنتصرة المستعمرات الألمانية في آسيا وأفريقيا. ومن ثم صارت فرنسا هي الدولة الأكثر قوة في أوروبا. وفيما انتهجت فرنسا سياسة متشددة حرصت عبرها على تجريد ألمانيا من مقومات القوة، وإنهاكها بطلبات التعويض الباهظة، حتى وصل الحال إلى احتلال مناطق ألمانية مثل إقليم الرور عام 1923 إثر تأخر ألمانيا عن سداد التعويضات. وبالمقابل حرصت بريطانيا على تعزيز الاستثمارات الاقتصادية في ألمانيا، ودعم نهوض الأخيرة كي توازن القوة الفرنسية. وقد أسهمت هزيمة ألمانيا في إضعاف التحالف البريطاني الفرنسي نظرا لخشية لندن من نمو الطموحات الفرنسية التوسعية القارية مجددا.

أما روسيا التي شهدت ثورة شيوعية عام 1917 نجحت في الإطاحة بالحكم القيصري، ثم الانتصار في الحرب الأهلية الروسية، والتصدي لمحاولات التدخل الخارجي الأوروبية. فقد فقدت السيطرة على عدة مناطق كانت ضمن الأراضي الروسية مثل فنلندا وإستونيا وليتوانيا. وسعت روسيا الشيوعية لتعويض ذلك عبر الإعلان عن

تأسيس الاتحاد السوفيتي الذي ضم خمس عشرة دولة. وقد تبني النظام الشيوعي الجديد فكرة تصدير الشيوعية للخارج، وتأسيس نظم شيوعية في أوروبا على أنقاض النظم الرأسمالية. بينما حرصت الدول الغربية على تشكيل حزام من الدول المحيطة بالاتحاد السوفيتي لمنع انتشار النفوذ الشيوعي إلى باقي أرجاء القارة الأوروبية.

أما أميركا فقد تبنت سياسة تقوم على ثلاثة محاور، وهي: الاستقلال في الشؤون الخارجية عن أوروبا، وتوسيع الحضور الاقتصادي الأمريكي بالقارة الأوروبية، وتمديد النفوذ في قارة أميركا الجنوبية.

وفي شرق آسيا فقد حرصت اليابان على الاستيلاء على المستعمرات الألمانية وبالأخص في شمال الصين والمحيط الهادئ، وكذلك شاركت اليابان في حملة الحلفاء على سيبيريا عام 1920، واحتلت ميناء فلاديفوستك الروسي. وقد أثار توسع النفوذ الياباني في تلك المنطقة الحيوية من العالم مخاوف أميركا، ومن ثم تشكلت نواة صراع ياباني أمريكي في المحيط الهادئ سرعان ما انفجر أثناء الحرب العالمية الثانية.



خريطة اليابان

تأسيس عصبة الأمم وانهايارها

مع دخول أميركا كلاعب فاعل في الساحة العالمية والأوروبية، حرص الرئيس "ويلسن" على تغيير الأعراف التقليدية للنظام الدولي القائم آنذاك، والقائمة على الاتفاقيات السرية بين الدول الكبرى. وقد أعلن ويلسون مبادئه الأربعة عشر التي تضمنت التأكيد على استناد العلاقات الدولية إلى ميثاق سلام علنية، وتخفيض التسلح إلى الحد الذي يكفل الأمن الداخلي، وتأمين حرية الملاحة في البحار خارج المياه الإقليمية في أوقات السلم والحرب، وحق الشعوب في تقرير مصيرها. وقد سعى ويلسون لبناء منظومة أمن جماعي تقوم على رفض العدوان العسكري بغض النظر عن أهدافه أو أسبابه، والتسوية السلمية للنزاعات، والتحكيم الدولي بين المتخاصمين. ووفق تعبيرات كيسنجر (كان النظام الدولي يُعاد تأسيسه على قاعدة اتفاقات سلام معلنة تم التوصل لها على الملأ... في ظل منظومة أمن جماعي لا تحدد التزامات معينة تجاه دولة أو أخرى إنما تتضمن نوعاً من التحرك المشترك لدى تعرض قواعد النظام الدولي للانتهاك).

عقدت "عصبة الأمم" أولى اجتماعاتها في عام 1920 بجنيف بحضور 42 دولة عضوًا، وتشكلت العصبة من جمعية عامة تتألف من ممثلين عن كافة الدول الأعضاء، ومجلس يتكون من 4 أعضاء دائمين هم فرنسا وبريطانيا وإيطاليا واليابان، وأعضاء آخرين غير دائمين. في حين لم تُقبل عضوية الاتحاد السوفيتي بها سوى عام 1934. واتخذت قرارات العصبة بالإجماع.

تمخض عن العصبة تأسيس عدد من المؤسسات الدولية مثل محكمة العدل الدولية عام 1922. كما نشطت العصبة في مجال مساعدة اللاجئين وتحسين ظروف العمل والصحة ومكافحة تهريب المخدرات. وقد نجحت العصبة في تسوية المنازعات بين الدول الصغيرة مثل النزاع بين بلغاريا واليونان عام 1925 لكنها عجزت عن تسوية النزاعات التي اشتركت فيها دول كبرى.

تلقت العصبة عدة ضربات تمثلت أولاها في رفض الكونجرس الأميركي مشاركة أميركا في العصبة لميله إلى اعتماد سياسة تؤكد على حرية الولايات المتحدة في العمل بما يتفق ومصالحها دون التقيد مسبقاً بالتزامات سياسية محددة. ثم توالى انسحاب اليابان وإيطاليا من العصبة إثر رفضها غزو اليابان للصين، وإيطاليا للحبشة، كما انسحبت ألمانيا من العصبة عام 1933 إثر تولي هتلر للسلطة. وكذلك طردت العصبة الاتحاد السوفيتي من عضويتها عام 1939 إثر غزوه لفرنلندا، وفي النهاية أثبتت العصبة عدم قدرتها على التصدي لتجاوزات الدول الكبرى، فضلا عن عدم تحقيقها لمصالح القوى الصاعدة مثل أميركا والاتحاد السوفيتي، فأل الأمر إلى حلها عام 1946، وتحويل ممتلكاتها إلى الأمم المتحدة، كما أصبح مقر العصبة في جنيف هو المقر الأوروبي للأمم المتحدة.

في الطريق للحرب العالمية الثانية

في العقد التالي لانهاء الحرب العالمية الأولى أصيب الاقتصاد العالمي بأزمة كساد قوية، واكمها تزايد نسب البطالة، وتنامي الاحتجاجات العمالية، وتصاعد الشعور القومي، مما ساهم في بروز أفكار يمينية فاشية في إيطاليا التي رأت أنها لم تحصل على غنيمتها المستحقة مقابل دورها في الحرب العالمية الأولى. كما برز الحزب النازي الألماني الذي عمل على استثارة المشاعر القومية الألمانية للتخلص من الاتفاقيات المذلة التي فرضت على برلين عقب هزيمتها في الحرب، كما رغبت اليابان في فرض هيمنتها على كامل المحيط الهادئ وتقزيم النفوذ الأميركي به. وتواطأت تلك العوامل على التمهيد لاندلاع الحرب العالمية الثانية.

تاسعا: في الطريق إلى الحرب العالمية الثانية

أصبحت الدول الأوروبية التي شاركت في الحرب العالمية الأولى بخسائر بشرية ومالية فادحة، فقد قُتل ما لا يقل عن 8 ملايين نسمة في ساحات المعارك، ويُقدر عدد من توفوا بسبب تداعيات الحرب من مجاعات وأوبئة وأمراض بما يقارب 60 مليون نسمة. كما ازدادت نسب البطالة بين السكان، وانخفضت قيمة العملات المحلية، وتراجعت مستويات الإنتاج، ودخلت دول مثل فرنسا وألمانيا في دائرة الديون مما قلص من نفوذها، وبلغ التراجع الاقتصادي ذروته مع اندلاع أزمة الكساد العالمي إثر الانهيار المالي في بورصة نيويورك في أكتوبر عام 1929 والذي امتدت آثاره إلى بقية أنحاء العالم مما أسفر عن حدوث أزمة سيولة نقدية حادة، وإفلاس العديد من البنوك، وفقدان المودعين لأموالهم، وانخفاض القدرة الشرائية مما أدى إلى تراجع الطلب على الإنتاج الصناعي الذي بلغ ذروته أثناء الحرب، وانهيار أسعار السلع الصناعية والمنتجات الزراعية، وانخفاض معدلات التبادل التجاري العالمي بما يعادل 60%.

ونظرا لأنه خلال الحرب اضطرت الحكومات الأوروبية إلى التدخل بشكل كبير في الحياة الاقتصادية من أجل تعبئة الموارد لخدمة المجهود الحربي وضمان استقرار الأسعار فقد انتشرت الأفكار الاشتراكية، كما برزت الأيدولوجيات الشمولية كرد فعل على انتشار الاضطرابات الاقتصادية والعنف السياسي وفقدان الثقة في قدرة النظم الديمقراطية على تأمين استقرار الدول. وقد تركت تلك التطورات تداعياتها على الدول الكبرى وفقا للتالي:

1-اليابان: انخفضت الصادرات اليابانية، وتراجعت قدرة طوكيو على شراء المواد الأولية من الخارج، فاعتمدت اليابان سياسة التوسع الخارجي للسيطرة على أراضٍ توفر لها احتياجاتها الاقتصادية وسعت لفرض مبدأ (آسيا للآسيويين) والذي يعني إقصاء النفوذ الغربي من شرق آسيا. ومن ثم بدأت اليابان في

التوسع على حساب الصين، فاستولت على إقليم منشوريا عام 1931، ثم بلغ التمدد الياباني ذروته عام 1937 باحتلال بكين وشنغهاي. وقد ردت أميركا على تلك السياسات التوسعية اليابانية بالاعتراف عام 1933 بالاتحاد السوفيتي باعتبار أن التقارب الأميركي السوفيتي ضروريٌّ لكبح جماح اليابان. بينما عمل السوفييت على دعم الحزب الشيوعي الصيني بقيادة ماوتسي تونج في حربه ضد التواجد الياباني.

2-فرنسا: رغم أن فرنسا برزت باعتبارها أقوى دولة في القارة الأوروبية بعد الحرب العالمية الأولى، إلا أنها عانت من تردي الأوضاع الاقتصادية، كما ساهمت المخاوف البريطانية من المطامح التوسعية الفرنسية في إضعاف التحالف بين الدولتين، ومن ثم عملت لندن على تعزيز نهوض ألمانيا مجدداً. ثم جاءت الأزمة الاقتصادية العالمية لتجبر الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى وعلى رأسها فرنسا على التنازل عن التعويضات الألمانية مقابل تنازل أميركا عن الديون الفرنسية البريطانية المستحقة عليهما.

3- الولايات المتحدة الأمريكية: خرجت أميركا بأقل الأضرار من الحرب العالمية الأولى، حيث أصبح اقتصادها من أقوى الاقتصادات العالمية، وصارت هي مركز التمويل العالمي بدلا من أوروبا التي ازدادت ديونها، واستحوذت أميركا بحلول عام 1929 على نسبة 45% من التجارة الدولية في حين تراجع نصيب بريطانيا إلى 9%. وكذلك تمكنت أميركا من فرض هيمنتها بشكل واسع على أميركا اللاتينية، وصارت دولة فارضة للتوازن في القارة الأوروبية. بينما تصاعد التوتر بين أميركا واليابان، فعملت أميركا على تعزيز أسطولها بالمحيط الهادئ.

4- بريطانيا: انخفض الإنتاج الصناعي البريطاني في عام 1932 بنسبة 84% مقارنة بمثيله عام 1929. ولجأت بريطانيا إلى تخفيض معدلات تسليحها، والاعتماد على الأسطول الأميركي في المحيط الهادئ لحماية مصالحها في تلك المنطقة. كما بدأت بريطانيا بعد الحرب العالمية تواجه مشكلات في مستعمراتها إثر تصاعد المشاعر القومية، وهو ما دفعها على سبيل المثال إلى إصدار تصريح عام 1922 تعترف فيه باستقلال مصر مقابل احتفاظ بريطانيا بعدد من الامتيازات في الأراضي المصرية. وقد احتلت آنذاك المشاكل في الهند وفلسطين ومصر أولوية في السياسة الدفاعية البريطانية أكثر مما احتلته منطقة وسط أوروبا.

5- إيطاليا: شعرت إيطاليا بأنها لم تنل حقتها المفترض من غنائم الحرب العالمية الأولى كما ينبغي. وأدى النظام الانتخابي القائم على التمثيل النسبي إلى تعدد الأحزاب السياسية وكثرة الائتلافات مما أثر على الاستقرار السياسي، وواكب ذلك حدوث تدهور اقتصادي بسبب تركيز الإنتاج سابقا على المجهود الحربي. وبرزت حينئذ الحركة الفاشية بزعامة موسوليني. وتمكن الحزب الفاشي رغم حيازته لنسبة 6% فقط من مقاعد البرلمان من الوصول إلى السلطة عام 1922 عبر فرض هيمنته بواسطة مليشيا مسلحة تابعة له، وقد ألغى الفاشيون بقية

الأحزاب السياسية، وشددوا على عظمة إيطاليا، وتبنوا فكرة الهيمنة على البحر المتوسط باعتباره بحراً إيطالياً. كما وقع الحزب الفاشي اتفاقية لاران مع الفاتيكان في عام 1929، والتي قضت بالاعتراف بدولة الفاتيكان التي تشمل القصر البابوي وملحقاته مقابل احترام الكنيسة لنظام الحكم الإيطالي القائم وعدم معارضته.

6- ألمانيا: تركت أزمة الكساد العالمي تداعيات حادة على الاقتصاد الألماني، حيث نفذ احتياطي النقد الأجنبي لدى البنك المركزي الألماني، وأفلست العديد من البنوك، وارتفعت معدلات التضخم والبطالة، ومن ثم رغب الألمان في وجود حكومة قوية تستعيد الاستقرار الاقتصادي وتتخلص من القيود التي فرضتها الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، وهو ما ساهم في بزوغ نجم الحزب النازي الألماني الذي جمع أنصاره حول عدة أفكار من أبرزها:

- توحيد السكان الألمان الذين فرقتهم اتفاقيات الصلح التي أعقبت الحرب العالمية الأولى في عدة دول مثل النمسا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا.
 - نهضة القومية الألمانية، وسيادة الجنس الآري على ما عداه.
 - حماية المجال الحيوي لألمانيا، عبر التوسع في ضم الأراضي التي تحتاج إليها ألمانيا لمواجهة متطلبات النمو السكاني. وبالتالي اعتمدت ألمانيا لاحقاً على التوسع في القارة الأوروبية لا في أفريقيا أو آسيا.
- وقد تمكن هتلر من أن يجمع في قبضته سلطات الرئاسة ورئاسة الوزراء عام 1934، كما ألغى كافة الأحزاب السياسية عدا حزبه النازي، وأغلق صحف المعارضة، وخول جهاز الشرطة السرية (الجستابو) سجن المواطنين دون تدخل السلطة القضائية. فضلاً عن إلغائه لاختصاصات البرلمان حيث أصبح من سلطة رئيس الوزراء إصدار القوانين دون اشتراط موافقة البرلمان.

التحالفات الدولية

ساهمت التطورات السابقة في حدوث تقارب بين اليابان وألمانيا وإيطاليا نظراً لوجود قوى أخرى تناهض مشاريعهم التوسعية. فقد حصلت إيطاليا في عام 1936 على دعم ألمانيا للتوسع في القارة الأفريقية والبحر المتوسط مقابل الإقرار بحق ألمانيا في التوسع بالقارة الأوروبية (الجبشة مقابل النمسا). كما تحالفت اليابان مع ألمانيا من أجل التمدد في آسيا وأوروبا على حساب الاتحاد السوفيتي. بينما سعى هتلر لتحييد الاتحاد السوفيتي مؤقتاً فعقد معه معاهدة عدم اعتداء عام 1939.

عملت ألمانيا وإيطاليا على زيادة معدلات تسليحهما، فبلغ الإنفاق العسكري الألماني في عام 1938 قرابة 17% من إجمالي الناتج القومي، مقابل 13% لإيطاليا، و8% لكل من فرنسا وبريطانيا. وأعلن هتلر في عام 1935 عن نيته فرض التجنيد الإجباري، وإنشاء سلاح جو ألماني، وزيادة تعداد الفرق البرية، كما وقّع في ذات العام اتفاقًا مع بريطانيا ينص على ألا يتجاوز الأسطول الألماني نسبة 35% من نظيره البريطاني. وهدف ذلك الاتفاق إلى طمأنة بريطانيا. ونظرا لتفاهم هتلر مع السوفييت، ورغبة بريطانيا في تجنب إثارة حرب أوروبية مجدداً، وإعلان أميركا آنذاك للحياد تجاه أي نزاعات أوروبية لم يكن بمقدور فرنسا الوقوف بمفردها في وجه هتلر. ومن ثم تشجع الأخير على البدء في عام 1938 بالتوسع التدريجي في القارة الأوروبية مما أدى إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية في سبتمبر عام 1939.

عاشرا: مجريات الحرب العالمية الثانية

أتاحت الأوضاع الإقليمية المضطربة في أوروبا لهتلر البدء في تنفيذ سياسته التوسعية الهادفة إلى توحيد الشعوب الناطقة بالألمانية وفرض الهيمنة على أرجاء القارة الأوروبية. فالاتحاد السوفيتي كان مشغولا بالتوسع الياباني في الصين، ويخشى من أن يخوض حربا على جبهتين مع اليابان وألمانيا. ولذا رحب بعقد اتفاقية عدم اعتداء وتقاسم نفوذ مع ألمانيا عام 1939، واتفقا على اقتسام السيطرة على بولندا ودول البلطيق.

أما بريطانيا فقد رأت أن الخطر الاستراتيجي الأبرز يأتي من الاتحاد السوفيتي على الهند، واليابان على المستعمرات البريطانية في آسيا، ومن ثم أرسلت أحد أساطيلها إلى سنغافورة، وسعت إلى تجنب خوض حرب ضد ألمانيا مجدداً. بينما وجدت فرنسا نفسها وحيدة أمام ألمانيا إثر تحالف إيطاليا مع ألمانيا عقب غزو الأخيرة للحبشة عام 1936، فضلا عن اندلاع حرب أهلية في إسبانيا، والتي تمثل الفناء الخلفي لفرنسا. بينما كانت أميركا تتبنى آنذاك سياسة الحياد تجاه المشاكل الأوروبية.

في تلك الأجواء رأى هتلر أن الأوضاع ملائمة للشروع في تنفيذ سياسته التوسعية في القارة الأوروبية، والتي تسعى لضمان ما أطلق عليه (المجال الحيوي) لألمانيا، وتحطيم القيود التي فرضتها معاهدات الصلح التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، وتوحيد الناطقين بالألمانية الذين تبعثروا في عدة دول.

كانت النمسا أولى محطات هتلر، حيث فرض تعيين زعيم الحزب النمساوي النازي سايس إنكاراً مستشاراً للنمسا، ثم أعلن ضم النمسا إلى ألمانيا عام 1938. ثم طالب هتلر عام 1938 باستعادة إقليم السوديت ذي الأغلبية الألمانية من تشيكوسلوفاكيا التي ضمته بموجب اتفاقية فرساي. ومع توتر الأجواء انعقد مؤتمر

ميونخ للأمن عام 1938، وأقرت خلاله كلا من فرنسا وبريطانيا بحق ألمانيا في استعادة إقليم السوديت، وهو ما قبلته تشيكوسلوفاكيا. ولكن ما لبث هتلر أن اجتاح تشيكوسلوفاكيا بالكامل في مارس 1939 بذريعة تعرض الألمان فيها لسوء المعاملة. ثم طالب هتلر باستعادة مدينة دانزج من بولندا، فصدر تصريح بريطاني فرنسي يضمن استقلال بولندا، ولكن تجاهل هتلر ذلك التصريح، وهاجم بولندا في مطلع سبتمبر 1939، فوجهت له بريطانيا وفرنسا إنذارا بسحب قواته من بولندا، وعندما رفض أعلنتا الحرب عليه في 3 سبتمبر 1939. وفي ذات العام اجتاحت قوات الاتحاد السوفيتي دول بحر البلطيق (ليتوانيا، وإستونيا، ولاتفيا) فضلا عن فنلندا تنفيذا لاتفاق تقاسم النفوذ مع ألمانيا.

في عام 1940 نجحت الجيوش الألمانية في اجتياح الدنمارك وهولندا وبلجيكا وفرنسا. واستولى الألمان على باريس في 16 يونيو 1940، وسمحوا بتأسيس حكومة فرنسية تحت الاحتلال برئاسة المارشال بيتان، والتي اشتهرت باسم حكومة فيشي، بينما رفض الجنرال ديغول الإقرار بشرعية تلك الحكومة وأعلن تأسيس حكومة فرنسا الحرة من خارج فرنسا. ودخلت الحكومتان في نزاع حول السيطرة على المستعمرات الفرنسية. وصارت الجزيرة البريطانية تقف وحدها حجر عثرة أمام التوسع الألماني.

أما إيطاليا فقد استولت على ألبانيا في إبريل 1939، ولكنها تأخرت في إعلان مشاركتها في الحرب إلى أن بدأت تشهد نجاح ألمانيا في اكتساح عدة دول، ومن ثم أعلنت دخولها الحرب إلى جوار ألمانيا في 29 مايو 1940 بحجة تعرضها لحصار بريطاني يهدف لمنع وصول إمدادات الفحم إلى ألمانيا. وقد غزت إيطاليا اليونان، كما حاولت غزو مصر انطلاقا من ليبيا ضمن مخططها الساعي للسيطرة على البحر الأبيض المتوسط.

وفي ظل نجاح هتلر في السيطرة على فرنسا، وعدم قدرته على غزو بريطانيا من البحر أو قدرة الأخيرة على مواجهة ألمانيا على الأراضي الأوروبية بمفردها. قرر هتلر معالجة الخطر الراض على الجبهة الشرقية والاستفادة من موارده الأولية والغذائية، فغزا الاتحاد السوفيتي في 22 يونيو 1941، ونجح في تكبيده قرابة 3 مليون قتيل في غضون أول أربعة شهور من المعارك، ووصلت قواته إلى مشارف موسكو، ولكن نجح الروس عبر انتهاج سياسة "الدفاع في العمق" في امتصاص الهجوم الألماني، وشن هجوم مضاد لم يتوقف سوى في قلب العاصمة الألمانية برلين عام 1945 بعد أن اكتسح في طريقه معظم دول أوروبا الشرقية.

أما اليابان فقد عانت آنذاك من آثار الحظر الأميركي المفروض على تصدير النفط إليها بسبب غزوها للصين، فضلا عن احتياجها لكميات كبيرة من الفحم والنحاس والمواد الأولية لسد احتياجاتها الصناعية، ورأت أن الفرصة سانحة لأخذ زمام المبادرة في ظل انشغال الدول الاستعمارية الأوروبية بصراعاتها. فهاجمت أولا

الأسطول الأميركي الرابض في ميناء بيرل هاربور ودمرته في 8 ديسمبر 1941، ثم اجتاحت المستعمرات البريطانية والفرنسية والهولندية والأمريكية في شرق آسيا، ونجحت في السيطرة على هونج كونج وسنغافورة والملايو وغيرها من الدول والجزر.

سرعان ما ردت أميركا على الهجوم الياباني بإعلان الحرب عليهما، ثم على ألمانيا، ونجح الجيشان الأميركي والبريطاني في فتح جبهة أخرى بغرب أوروبا ضد الألمان إثر إنزال نورماندي في عام 1944. وبدخول العملاقين السوفيتي والأميركي الصراع إلى جوار بريطانيا تغيرت مسيرة الحرب. فانسحبت إيطاليا من الحرب عام 1943، وأُعدم موسوليني على يد معارضيه، في حين احتلت قوات الحلفاء روما عام 1944. ثم استسلمت ألمانيا في 7 مايو عام 1945. بينما استسلمت اليابان دون قيد أو شرط في أغسطس 1945 إثر إلقاء أميركا لقنبلتين نوويتين على مدينتي هيروشيما ونجازاكي اليابانيتين في ذات الشهر.

انتهت الحرب بفشل المشاريع التوسعية الألمانية والإيطالية والفرنسية، وانزواء النفوذ الفرنسي والبريطاني، وبروز قطبين جديدين هما أميركا والاتحاد السوفيتي. ومن ثم حرص اللاعبان الجديان على إعادة تشكيل معالم نظام عالمي جديد يتسق مع الواقع الجديد الذي أفرزته الحرب العالمية الثانية.

الحادي عشر: النظام العالمي بعيد الحرب العالمية الثانية

بنهاية الحرب العالمية الثانية انهار المشروع الألماني لفرض السيادة على أوروبا، وسقطت العاصمة الألمانية في قبضة احتلال رباعي أميركي وروسي وفرنسي وبريطاني، وانقسمت ألمانيا إلى دولتين منفصلتين. وكذلك تحطم المشروع الياباني الساعي للسيطرة على شرق آسيا والمحيط الهادي، كما تراجع القوة البريطانية بفعل التزيف البشري والاقتصادي أثناء الحرب، فأخذت بريطانيا تقلص من التزاماتها الخارجية، وانسحبت من الهند، وتخلت عن التعهد بحماية تركيا واليونان لتوكل ذلك إلى أميركا، وأعدت نشر قواتها المتواجدة في مصر حول قناة السويس فقط. أما فرنسا فصارت تحاول ملزمة جراحاتها بعد وقوعها في قبضة ألمانيا لأربع سنوات تعرضت خلالها لاستنزاف اقتصادي كبير. وفي تلك الأونة برز قطبان جديان هما الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي.

التمدد الأميركي

أميركا هي الراجح الأبرز من الحرب العالمية الثانية، فهي القوة العظمى الوحيدة التي خرجت من الحرب أكثر ثراء مما كانت عليه قبلها، فازداد إجمالي دخلها القومي بمعدل 50% في حين انخفض نظيره الأوروبي إلى 25% مما كان عليه قبل الحرب، وصارت أميركا توفر ثلث احتياجات العالم من الصادرات، وأضحى أسطولها البحري

الذي يضم عشرات حاملات الطائرات أكبر أسطول من نوعه، وتجاوز تعداده وقوته أسطول البحرية الملكية البريطانية. كما امتلكت أميركا القنابل النووية التي أدهشت العالم آنذاك، وانتشرت القوات الأميركية في أنحاء الأرض، فوصل عدد الفرق الأميركية في عام 1945 إلى 69 فرقة في أوروبا، و26 فرقة في آسيا والمحيط الهادي. ووضعت أميركا بذلك يدها على معظم الموارد الاستراتيجية في العالم من معادن ونفط ومطاط. وقد تمثلت خطوط العمل الأميركية آنذاك في ثلاثة محاور:

- تأسيس قواعد عسكرية في الأماكن الاستراتيجية عبر العالم.
- إبرام معاهدات أمنية مع الدول الحليفة.
- مد النفوذ الاقتصادي إلى الدول المتواجدها قواعد عسكرية أميركية أو التي عقدت تحالفات أمنية مع أميركا.

الانبعاث السوفيتي

تحمل الاتحاد السوفيتي وطأة الحرب العالمية الثانية أكثر من غيره، حيث خسر السوفييت قرابة 15 مليون قتيل خلال الحرب. ورغم تلك الخسائر الضخمة إلا أن الحرب انتهت بتمكن الروس من السيطرة على معظم أوروبا الشرقية مثل: بولندا، وتشيكوسلوفاكيا، ورومانيا، وبلغاريا، والمجر وصولاً إلى أجزاء من العاصمة الألمانية برلين. ولكن هذا التمدد العسكري جاء على حساب الوضع الاقتصادي، حيث ركزت روسيا أثناء الحرب على التصنيع العسكري مقابل خفض معدلات الإنتاج الصناعي المدني والزراعي، ومن ثم صارت روسيا في نهاية الحرب عملاقاً عسكرياً وقزماً اقتصادياً. وقد سعى الروس لتقليص الفوارق التقنية بين روسيا وأميركا عبر الاستعانة بالعلماء الأسرى الألمان لتطوير الصناعة العسكرية. وقد أثار النظام السوفيتي بجيوشه الضخمة، وموارده المهولة، وأفكاره الشيوعية الثورية، وهيمته على شرق أوروبا، مخاوف أميركا وحلفائها.

تفكك التحالف الروسي الأميركي

مع نهاية الحرب العالمية، واندلاع حروب أهلية بين الشيوعيين ومناهضهم في اليونان والصين، وتنامي قوة الأحزاب الشيوعية في إيطاليا وفرنسا، بدأ الحديث في الغرب يتصاعد حول الخطر الأحمر الذي يمثله السوفييت، وجرى تدشين صراع أيديولوجي بين الغرب الرأسمالي وفي مقدمته أميركا، وروسيا الشيوعية. وقد وقع أول نزاع بين الطرفين حول ترسيم نطاق النفوذ في أوروبا، حيث حرص الروس على تأسيس أنظمة

شيوعية في شرق القارة الأوروبية تدين بالولاء لموسكو. ثم ازدادت المخاوف الغربية إثر تمكن الشيوعيين الصينيين من السيطرة على بكين في عام 1949.

تلك التطورات دفعت أميركا إلى تنفيذ مشاريع اقتصادية وإنمائية بعنوان (خطة مارشال) في أوروبا واليابان من أجل تقوية تلك الدول وبالأخص ألمانيا كي تقف كحائط صد أمام الطموحات الروسية. كما عملت أميركا على تأسيس حلف الناتو ليمثل مظلة لتقديم المساعدة الأميركية للدول الأوروبية في حال تعرضها لهجوم روسي، وبذلك تولت أميركا بدلا من بريطانيا دور فرض التوازن في القارة الأوروبية، وبدأ عصر الاعتماد الأوروبي على أميركا في توفير الأمن والاحتياجات الاقتصادية.

تماهت أميركا مع المساعي البريطانية الساعية لتثبيت وضع فرنسا كقوة أوروبية رغم انحدار القوة الفرنسية، وذلك بغرض حفظ التوازن ضد روسيا، والذي برزت تجلياته في منح فرنسا مقعدا دائما في مجلس الأمن. ولكن عملت أميركا بعد الحرب على تجريد فرنسا وبريطانيا من ممتلكاتهما الإمبراطورية خارج أوروبا، وبرز ذلك بجلاء في إصدار الرئيس الأميركي إيزنهاور إنذارا هدد فيه بريطانيا وفرنسا بالتدخل ضدهما في حال استمرارهما في عدوانهما على مصر رفقة إسرائيل عام 1956. وهو ما برهن أن عصر المغامرات الأوروبية خارج القارة دون استئذان أميركا قد انتهى.

إنشاء الأمم المتحدة

أثبتت عصبة الأمم عدم جدواها في حل النزاعات، فحرصت الدول المشاركة في التحالف ضد دول المحور على الإعلان في عام 1942 عن إصدار إعلان باسم (الأمم المتحدة) تعهدت خلاله بمواصلة الحرب ضد المحور. وفي عام 1945 أعلنوا عن تأسيس منظمة جديدة باسم الأمم المتحدة تعني بحفظ الأمن والسلم الدوليين. وقد تشكلت الأمم المتحدة من 6 مؤسسات هي: الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والأمانة العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومحكمة العدل الدولية (الجديدة). وقد عكس تشكيل الأمم المتحدة مصالح الدول المنتصرة في الحرب والتي احتفظت لنفسها بخمسة مقاعد دائمة في مجلس الأمن (أميركا، روسيا، فرنسا، الصين، بريطانيا)، وبحق النقض (الفيتو) على قرارات مجلس الأمن.

النظام الاقتصادي الدولي الجديد

بالتوازي مع المستجدات السياسية والعسكرية، دشنت أميركا نظاما اقتصاديا عالميا جديدا يتواءم مع احتياجات الرأسمالية الغربية، ويعتمد على 3 مؤسسات هي:

- 1- البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ويختص بمعالجة قضايا التمويل الخاصة بمشاريع إعادة إعمار ما دمرته الحرب. ثم تحول دوره إلى تمويل عمليات التنمية وفقا للمنظور الرأسمالي. وقد تأسس البنك عام 1944.
- 2- صندوق النقد الدولي، يختص بالعمل على استقرار أسعار صرف العملات، ويستند إلى نظام الحصص، بحيث تُحدد حصة كل دولة وفقا لنتاجها القومي وحجم تجارتها الدولية، وقد تأسس الصندوق عام 1944.
- 3- الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات). تهدف إلى تحرير التجارة الدولية عبر تخفيض الرسوم الجمركية. وقد عُقدت الاتفاقية عام 1947، وظلت سارية إلى أن حلت محلها منظمة التجارة العالمية عام 1994.

وقد رفض الاتحاد السوفيتي الانضمام إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وأسس مؤسسات بديلة انضمت لها الدول الشيوعية.

الثاني عشر: النظام العالمي من نهاية الحرب الباردة إلى غزو أفغانستان (1945-1979)

شهدت الحقبة التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية، تصفية الاستعمار الأوروبي وأنظمة الحماية والوصاية بالقارتين الأفريقية والآسيوية إثر تنامي حركات التحرر الوطني، وتدهور قوة الدول الاستعمارية مثل بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وألمانيا، فضلا عن رغبة أميركا في تقليص نفوذ الدول الاستعمارية لصالح مد النفوذ الأميركي وقطع الطريق على جهود الاتحاد السوفيتي في العزف على وتر مناهضة الاستعمار، ودعم الحركات التحررية. وتبلور ذلك في تبني الأمم المتحدة في عام 1960 لإعلان يقضي بتصفية الاستعمار واستقلال المستعمرات. وفي هذا السياق أيضا تشكلت دول جديدة مثل الهند وباكستان وبنجلاديش، والأردن وقطر والبحرين والإمارات وسلطنة عمان وجيبوتي وزامبيا وزيمبابوي. وقد تضاعف عدد الدول المستقلة خلال الفترة الممتدة من عام 1945 إلى 1991 قرابة ثلاثة أضعاف، حتى وصل عددها 110 دولة.

الحرب الباردة

اتسم المشهد الدولي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بالصراع على المستوى الأيديولوجي بين النظامين الشيوعي السوفيتي (الشرقي) والرأسمالي الغربي وكذلك فرض النفوذ وبسط الهيمنة في سائر أنحاء العالم. ووصل حجم الصراع بين الكتلتين الغربية والسوفيتية إلى تقسيم بعض الدول مثل كوريا وفيتنام وألمانيا إلى دولتين، تُوالي كل واحدة منهما أحد المعسكرين الشرقي أو الغربي.

وقد اندلعت الحرب الباردة بين الطرفين بحلول عام 1948، وبدأت أولى مؤشرات انتهاء التحالف بين موسكو وواشنطن إثر الخلاف حول سبل التعامل مع ألمانيا المهزومة. وهو ما أسفر عن تقسيم ألمانيا في عام 1949 إلى دولتين: جمهورية ألمانيا الاتحادية (ألمانيا الغربية) الخاضعة للاحتلال الغربي بقيادة أميركا، وجمهورية ألمانيا الديمقراطية (ألمانيا الشرقية) الخاضعة للاحتلال السوفيتي. وامتد هذا الصراع لاحقاً بين القطبين إلى كوريا وفيتنام. فخلال الحرب العالمية الثانية جرى ترسيم الحدود الكورية من طرف روسيا وأميركا لتيسير استسلام الحامية اليابانية التي كانت تحتل كوريا آنذاك. ثم أُعلن في أغسطس عام 1948 عن تأسيس كوريا الجنوبية الحليفة لأميركا، وبالمقابل أُعلن في سبتمبر من ذات العام عن تأسيس كوريا الشمالية ذات النهج الشيوعي.

نجح الاتحاد السوفيتي في إجراء تجربته النووية الأولى عام 1949، وأوجد امتلاك القطبين للسلح النووي عامل ردع حال دون نشوب حروب مباشرة بينهما خوفاً من تطورها إلى حروب نووية. وبالمقابل اعتمدا على الحروب بالوكالة في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية. وقد حرصت أميركا على تطويق النفوذ السوفيتي، فدشن الرئيس الأميركي ترومان مبدأه الشهير بمبدأ ترومان والقاضي (بمساعدة الشعوب الحرة ضد الحركات العدوانية) أي بمساعدة الشعوب على عدم الوقوع تحت الهيمنة السوفيتية.

تصاعد الاستقطاب بين الطرفين إثر إعلان أميركا وحلفائها في عام 1949 عن تأسيس حلف الأطلسي (الناتو). في حين أعلن الاتحاد السوفيتي تأسيس حلف وارسو في عام 1955 إثر انضمام ألمانيا الغربية لحلف الناتو عام 1954 مع السماح غربياً بإعادة تسليحها. وقد ظهر لاحقاً تكتل ثالث اشتهر باسم دول عدم الانحياز، وتشكل من دول حرصت على الاستفادة من التناقضات بين المعسكرين دون التحول إلى دمية في يد أحدهما دون الآخر. ومن أبرز تلك الدول الهند، ومصر.

لعب نجاح الشيوعيين الصينيين في الفوز بالحرب الأهلية الصينية عام 1949 دوراً كبيراً في استثارة مخاوف الغرب من التمدد الشيوعي. ثم بلغت هذه المخاوف أوجها إثر قيام الشيوعيين الكوريين الشماليين بمهاجمة الجزء الجنوبي الحليف لواشنطن في عام 1950. مما دفع أميركا إلى قيادة قوة أممية خاضت حرباً دامية، وتمكنت من دخول عاصمة الشماليين بيونغ يانج، مما دفع الصين الشيوعية إلى دخول الحرب بجوار الشماليين إلى أن سيطروا على سيول عاصمة الجنوبيين. ثم انتهت الحرب بتوقف الجانبين عند حدود ما قبل اندلاع الحرب. وقد تكبدت أميركا 54 ألف قتيل في الحرب الكورية التي استمرت ثلاث سنوات (1950-1953).

ثم نتج عن نجاح الثورة الكوبية في عام 1959 بقيادة كاسترو في الإطاحة بنظام باتيستا المقرب من أميركا في وصول النفوذ السوفيتي إلى الحديقة الخلفية لأميركا قرب حدودها مباشرة.

وقد دار صراع شرس بخصوص السيطرة على فيتنام (الهند الصينية) عقب انسحاب اليابان من فيتنام التي احتلتها أثناء الحرب العالمية الثانية. فقد أعلن الزعيم الفيتنامي هوشي منه إنشاء دولة مستقلة عاصمتها هانوي، مما دفع فرنسا المستعمرة السابقة لفيتنام إلى شن حرب ضده، وانتهت الحرب بهزيمة فرنسا، وانقسام فيتنام إلى دولتين شمالية وجنوبية. ثم اندلعت الحرب مجددا بين الطرفين في بداية الستينات، وتدخلت أميركا إلى جوار حليفها الجنوبي، بينما حظي هوشي منه بدعم روسيا والصين. واضطرت أميركا إلى الانسحاب من فيتنام في عام 1973. وتمكن الشماليون من هزيمة الجنوبيين، ووحدا فيتنام في عام 1975. وقد تركت تلك الحرب تداعيات سلبية امتدت لعقود على تماسك المجتمع الأمريكي، وثقته بجيشه وقيادته السياسية. حيث اندلعت أثناء الحرب تظاهرات طلابية نددت بالمجازر التي ارتكها الجيش الأمريكي، كما تزايدت مظاهر العصيان داخل الوحدات الأمريكية المقاتلة، وأثناء ذلك حدثت فضيحة ووترجيت التي دفعت الرئيس الأمريكي نيكسون للاستقالة من منصبه.

وخلال تلك الفترة أيضا حدثت أربعة حروب بين العرب وإسرائيل (1948-1973)، وحدث تقارب بين السوفييت وبعض الدول العربية مثل مصر وسوريا والعراق في منتصف الخمسينات، بينما حظيت إسرائيل بدعم أمريكي مطلق منذ نشأتها. وخلال تلك المرحلة انتشرت الأحزاب والتنظيمات الشيوعية في العديد من الدول العربية.

تطويق الاتحاد السوفيتي

دفع التنامي في قوة الشيوعيين أميركا إلى تدشين سياسة الاحتواء التي اعتمدت على سلسلة من التحالفات والاتفاقات الأمنية لتطويق النفوذ السوفيتي عبر أنحاء العالم. فجرى تدشين حلف الناتو من 12 دولة في عام 1949 لحماية الدول الأوروبية الغربية من أي هجوم سوفيتي. ثم اتسع الحلف ليشمل تركيا واليونان لتضييق الخناق على السوفييت. أما في شرق آسيا فقد دعمت أميركا نهوض اليابان، وعقدت معها اتفاقية أمنية عام 1951 لتصبح شريكا استراتيجيا للغرب، وهو ما ساهم في التصدي للنفوذ السوفيتي والصيني في شرق آسيا. وقد استفادت اليابان من مظلة الحماية العسكرية الأمريكية، وتخفيض إنفاقها العسكري، ووجهت مواردها نحو التنمية الاقتصادية مما ساهم في تحولها إلى عملاق اقتصادي بحلول سبعينات القرن العشرين.

وكذلك عقدت أميركا سلسلة من التحالفات مع باكستان والعراق وإيران وتركيا وبريطانيا والفلبين وتايلاند وفرنسا، لمنع تمدد النفوذ السوفيتي إلى الخليج العربي وشرق آسيا. ثم نجحت أميركا في شق المعسكر الشيوعي

إثر زيارة الرئيس نيكسون لبكين عام 1971، وصولاً إلى إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين واشنطن وبكين في عام 1978.

الصراعات داخل المعسكر الشيوعي

لم يتسم المعسكر الشيوعي بالتنافس التام بين مكوناته، حيث تنامت النزاعات بين الدول المكونة له، ومن أبرز الأمثلة على ذلك: النزاع الصيني السوفيتي، والذي تبلور إثر اتهام الزعيم الصيني ماوتسي تونج للقيادة السوفيتية بالابتعاد عن التعاليم الماركسية اللينينية، ووصل الأمر إلى حدوث اشتباكات حدودية بين البلدين في عام 1969. ورد السوفييت على ذلك بطرد الصين من رابطة الدول الشيوعية، وبالتالي انقسمت الأحزاب الشيوعية على مستوى العالم إلى أحزاب موالية للاتحاد السوفيتي وأخرى موالية للصين. كما انحازت ألبانيا إلى المعسكر الصيني.

وقد قامت فيتنام الشيوعية بغزو كمبوديا عام 1975 لسحق الخمير الحمر (الحزب الشيوعي الكمبودي) إثر مطالبتهم باستعادة بعض الأراضي التي ضمتها فيتنام منذ قرون، ولكن تدخلت الصين في الحرب ضد فيتنام، وغزت الأراضي الفيتنامية حيث تكبدت خسائر كبيرة.

بروز العامل الديني

بحلول سبعينات القرن العشرين، وتراجع المد القومي في البلاد العربية إثر هزيمة 1967 برزت موجة من الصحوة الدينية الإسلامية الشعبية. وأعقب ذلك نجاح الثورة الإيرانية في الإطاحة بحكم الشاه، مما غير من المعادلات السياسية في منطقة الخليج العربي. ثم غزا الاتحاد السوفيتي أفغانستان في عام 1979 دعماً للشيوعيين الأفغان ضد خصومهم، مما أدى إلى إلهاب مشاعر المسلمين ضد الغزو السوفيتي. وبدأ تدفق المتطوعين على أفغانستان بدعم خليجي باكستاني، ورضا أميركي. وساهمت تلك المستجدات لاحقاً في بروز لاعبين جدد في المشهد العالمي.

الثالث عشر: النظام العالمي من غزو أفغانستان إلى انهيار الاتحاد السوفيتي (1979-1991)

شهدت فترة نهاية سبعينات القرن العشرين عدة أحداث تركت بصماتها على قلب العالم الإسلامي وخريطة التوازنات الدولية، وصولاً إلى انهيار الاتحاد السوفيتي، واندلاع صراعات دينية وطائفية مازال لهما اشتعال حتى اليوم.

بزوغ الصحوة الدينية في قلب العالم الإسلامي

تلى وصول السادات إلى منصب الرئاسة في مصر طرده لآلاف الخبراء العسكريين الروس (20 ألف خبير روسي) من الأراضي المصرية في عام 1972، بالتوازي مع فتحه المجال العام لنشاطات الشباب الجامعي من ذوي الخلفية الإسلامية. ثم أعقب حرب أكتوبر بعدة سنوات عقد السادات لاتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل عام 1979. وهو ما نتج عنه إضعاف موقف الدول العربية أمام إسرائيل. كما أصبح الجيش المصري منذ عام 1987 يتلقى معونة أميركية سنوية يبلغ مقدارها حالياً 1.3 مليار دولار، وتغير بذلك تسليح الجيش من السلاح الروسي إلى الأميركي، وكذلك تغيرت عقيدة الجيش المصري العسكرية، وتحولت مصر إلى وتد يحمي النفوذ الأميركي بالمنطقة في ظل رفض شعبي لهذا التوجه يتصدره الإسلاميون المتأثرون بأطروحات سيد قطب. تلك الأطروحات التي وصفها هنري كسينجر في كتابه النظام العالمي الجديد بأنها (بيان حرب على النظام العالمي القائم). وبلغت الأحداث ذروتها باغتيال السادات في عام 1981 على يد مجموعة من الإسلاميين العسكريين.

وبالتوازي مع التطورات في مصر، اندلعت في عام 1978 ثورة عارمة في إيران أطاحت بحكم الشاه المقرب من واشنطن، ليحكم طهران نظام ديني يتبنى المعتقدات الشيعية. وخسرت أميركا بذلك حليفها الوثيق الذي كفل لها استقرار منطقة الخليج العربي. وهو ما عبر عنه كيسنجر قائلاً (عندما انقلب النظام الإيراني المقبول في منظومة وستفاليا إلى نظام إسلامي راديكالي بعد ثورة الخميني، انقلب نظام الشرق الأوسط رأساً على عقب).

اشتعال الصراع الطائفي

مع وصول الخميني للحكم في إيران، وتبنيه لخطاب تصدير الثورة للخارج ورفع شعارات مناصرة المستضعفين ورفض الاستكبار العالمي، واستخدامه لتشكيلات غير رسمية ترتبط به عقدياً لتقويض الأوضاع الداخلية لجيرانه (مثل تجربة حزب الله بלבnan والبحرين والكويت). تأججت المخاوف لدى الدول العربية التي لديها أقليات شيعية ضمن مواطنيها، وبالأخص العراق الذي كان يحكمه آنذاك نظام بعثي يتغنى بالقومية العربية، والسعودية التي تترسخت خلف خطاب ديني سلفي مناهض للشيعية. وسرعان ما اندلعت حرب ضروس بين إيران والعراق في عام 1980 استمرت إلى عام 1988، وخلالها اصطف النظام السوري العلوي البعثي إلى جانب إيران، بينما دعمت دول الخليج النظام العراقي. وأعقب انتهاء تلك الحرب نزاع النظام العراقي مع الكويت بخصوص حقول النفط على الحدود بين البلدين. وأعقب ذلك اجتياح الجيش العراقي للكويت في أغسطس عام 1990. مما دفع السعودية إلى الاستعانة بالولايات المتحدة الأميركية التي قادت تحالفاً دولياً هزم القوات العراقية وأجبرها على الخروج من الكويت. ولكن بقيت القوات الأميركية بعد انتهاء حرب الخليج الثانية

في قواعد عسكرية داخل السعودية والكويت ومعظم الخليج العربي. وبذلك وضعت أميركا يدها على منابع النفط بالجزيرة العربية، والتي تمثل شريان الحياة للاقتصاد العالمي.

غزو أفغانستان وانهيار الاتحاد السوفيتي

ازدادت حدة الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي وأميركا في نهاية السبعينات إثر حدوث مجموعة من التطورات. ففي اليمن الجنوبي فرض الشيوعيون سيطرتهم على مقاليد الحكم في عام 1978، ثم غزت فيتنام كمبوديا في عام 1979 لسحق الخمير الحمر، ونصبت نظاما شيوعيا مقربا من الاتحاد السوفيتي. ثم بادر الأخير في عام 1979 بإجراء أول توسع له خارج القارة الأوروبية منذ الحرب العالمية الثانية إثر غزوه لأفغانستان 1979 دعما لانقلاب عسكري نفذه الشيوعيون الأفغان مما جعل روسيا تقترب من منطقة الخليج العربي والمياه الدافئة لأول مرة.

تلك الأنشطة العسكرية للاتحاد السوفيتي واكلها تراجع في الأداء الاقتصادي، فانخفض معدل النمو من 10% في الخمسينات إلى 3 أو 4% في نهاية السبعينات. وواكب ذلك تردي في الأوضاع الاجتماعية في الداخل السوفيتي، وتنامي حركات القوى المناهضة للشيوعية في أوروبا الشرقية مثل حركة التضامن في بولندا.

وقد تدفق المتطوعون الإسلاميون على أفغانستان لمواجهة الغزو السوفيتي، بدعم خليجي باكستاني، وضوء أخضر أميركي. وبذلك دخل الإسلاميون ساحة الصراع العالمي بشكل مباشر، وبدأ تشكل تنظيمات عابرة للقوميات استفادت من تصاعد الزخم الديني في المنطقة مثل تنظيم القاعدة الذي تأسس في نهاية ثمانينات القرن العشرين.

من جانبها أعلنت أميركا في عام 1983 تدشينها لمبادرة بعنوان (مباردة الدفاع الاستراتيجي) تتعلق بإقامة محطات فضائية تعمل على تدمير الصواريخ عابرة القارات بأشعة الليزر قبل وصولها إلى أهدافها. وهو ما أطلق سباق تسلح أرهق كاهل الاتحاد السوفيتي. وكذلك تدخلت أميركا عسكرياً في عدة دول أميركية لاتينية مثل جرينادا وجواتيمالا والسلفادور لإسقاط الأنظمة الشيوعية.

وفي عام 1985 صار جورباتشوف أمينا عاما للحزب الشيوعي، وعمل على إجراء إصلاحات داخلية في روسيا تحت عنوان المصارحة (البروسترويكا) وإعادة البناء (الجلاسنوست)، وتخفيف حدة التوتر مع الغرب. وكذلك انسحب من أفغانستان مطلع عام 1989. وتخلّى جورباتشوف عن دعم الأنظمة الشيوعية في شرق أوروبا مما سرع من سقوطها، حيث أعدم الرئيس الروماني شاوشيسكو على يد الثوار في عام 1989. كما فقد الحزب الشيوعي البولندي دفة الحكم في عام 1990. وفي عام 1989 أيضا حطمت الجماهير جدار برلين الفاصل بين

الألمانيين. ووافق جورباتشوف على توحيد ألمانيا في عام 1990 بعد تعهد الألمان بعدم حيازة أو تصنيع أسلحة دمار شامل، وبأن لا يتجاوز تعداد الجيش الألماني 370 ألف عنصر.

وفي عام 1991 أعلن عن تكفيك حلف وارسو، ثم في نهاية ذلك العام أعلن جورباتشوف تفكيك الاتحاد السوفيتي، لتنشأ بدلا منه 15 دولة من أبرزهم روسيا. وبذلك اختفى القطب السوفيتي من الوجود.

الرابع عشر: النظام العالمي الجديد من 1991 إلى 2001

مع إعلان حل حلف وارسو، وتفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991، وبقاء القوات الأميركية في الخليج العربي بعد انتهاء حرب الخليج الثانية وهو ما كفل هيمنة أميركا على منابع النفط التي تمثل شريان الاقتصاد العالمي، تعالت صيحات النصر معلنة نهاية التاريخ وسيادة النهج الرأسمالي الليبرالي، وتحول القيم الغربية إلى قيم معيارية ينشد العالم الاقتداء بها مثلما زعم فوكوياما في كتابه (نهاية التاريخ). ووسط تصاعد الادعاءات بأن القرن الحادي والعشرين سيصبح قرنا أميركياً، أعلنت أميركا عن ميلاد نظام عالمي جديد. فقال الرئيس الأميركي كلينتون أثناء خطاب تنصيبه للمرة الثانية في يناير عام 1997 (مع انبلاج فجر القرن الواحد والعشرين .. تقف أميركا بوصفها الأمة أو الدولة التي لا يمكن الاستغناء عنها بالنسبة للعالم). بينما صرح خلفه بوش قائلاً عام 2000 (أمتنا اختارها الرب، وكلفها التاريخ لتكون نموذجا للعالم).

فرض الرؤية الأميركية لحل النزاعات

ساهم تفكك الاتحاد السوفيتي في تحجيم هامش المناورة أمام الدول التي لعبت على هامش التناقض بين القطبين السوفيتي والأميركي. وتجلى انفراد أميركا بالقوة العالمية في تهميشها للدور الروسي ورعايتها بشكل منفرد لتسوية عدد من النزاعات المستعصية مثلما حدث في النزاع العربي الإسرائيلي عبر مؤتمر مدريد في عام 1992، واتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، والتي تضمنت التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية الوليدة وإسرائيل ضد الحركات الفلسطينية المقاومة. وكذلك فرضت أميركا حصارا اقتصاديا وعقوبات على السودان والعراق في حقبة التسعينات. كما تدخلت أميركا عسكريا تحت غطاء حلف الناتو في مواجهة صربيا خلال عام 2000 إثر أزمة إقليم كوسوفو دون إعطاء اعتبار لروسيا الحليفة التاريخية للصرب.

انبثاق الاتحاد الأوروبي

أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى حدوث تحول جذري في الطبيعة الجيوسياسية للنظام الأوروبي. حيث اختفى وجود تهديد عسكري جدي من داخل أوروبا. وجرى تجاوز الأدبيات التقليدية لتوازن القوى، وانتشرت أدبيات

جديدة تتحدث عن نشر القيم العليا المشتركة بهدف تثبيت مكاسب نهاية الحرب الباردة. وسُمح بالتوسع في عضوية حلف الناتو. بل وطُرحَت فكرة ضم روسيا ذاتها للحلف.

مع توحيد ألمانيا أصبحت مجدداً هي الدولة الأقوى اقتصادياً دون أن تتمكن من تحويل قوتها إلى قوة عسكرية نظراً للقيود المفروضة عليها والتي تنص على عدم حيازة ألمانيا أو تصنيعها لأسلحة دمار شامل، وبأن لا يتجاوز تعداد الجيش الألماني 370 ألف عنصر. وقد حرصت فرنسا على دمج ألمانيا ضمن مشروع أوروبي أكبر يحقق المصالح المشتركة للدول الأعضاء به. وتخلت أوروبا بذلك لأول مرة منذ قرون عن آليات الصراع البيئي الدموي بين مكوناتها، لتتبني فكرة الشراكة. فتمت الموافقة على اتفاقية ماستريخت عام 1991 والتي نصت على تشكيل اتحاد بين الدول الأوروبية، وحرية انتقال الأفراد والسلع ورؤوس الأموال، وإنشاء نظام أوروبي موحد في مجالات التأمين والخدمات المصرفية والمواصلات والهجرة، وتوحيد السياسات الاجتماعية والقضائية، والتنسيق في السياسات الخارجية والأمنية للدول الأعضاء. ومن ثم أعلن رسمياً في عام 2002 عن استحداث عملة مشتركة موحدة (اليورو).

ورغم ذلك واجهت الوحدة الأوروبية مخاطر متنوعة وعميقة تهدد بتفككها. فالاتحاد لم ينجح في تبني سياسة خارجية موحدة تتجاوز المصالح السياسية المتضاربة لأعضائه، ولم يبلور سياسة دفاعية مجمع عليها، فعلى سبيل المثال ظلت بريطانيا تعول على أميركا وتشاركها في مغامراتها الخارجية مثلما حدث في حرب العراق عام 2003 رغم معارضة فرنسا وألمانيا للحرب، ثم انسحبت من الاتحاد لاحقاً.

كما تنازعت هوية الاتحاد الأممية الولاءات القومية والمصالح المتضاربة للشعوب الأوروبية. وكذلك اختارت أوروبا أن تعتمد في حفظ أمنها على أميركا، فاكتفت الدول الأوروبية بإنفاق ما يقل عن 2% من ناتجها القومي على الدفاع، بينما وجهت جل مواردها نحو سياسات الرفاه الاجتماعي. وذلك في ظل إبداء الكتلة السكانية الأوروبية المتسمة بالشيخوخة اهتماماً أكبر بالأمن الاجتماعي. وبالتالي لم يتحول الاتحاد الأوروبي إلى قوة مستقلة على المسرح العالمي، وإن ظلت بريطانيا وفرنسا وألمانيا تتمتع بمكانة عالمية مورثة من الماضي القريب.

النظام العالمي الجديد

بحلول عام 1995 شكل الناتج القومي الأميركي 28.5 من الناتج العالمي. وكفلت أميركا - رفقة حلفائها بالاتحاد الأوروبي واليابان - هيمنة النظام الرأسمالي الغربي تحت مظلة شبكات من الهيئات والمؤسسات العالمية مثل منظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، والدول الصناعية السبعة، ووكالة الطاقة الذرية.

وخلال حقبة التسعينات برز مصطلح العولمة، والذي يعني ظهور اقتصاد عالمي مفتوح ومتكامل يتخطى حدود الدول القومية، وسط تنامي نفوذ الشركات متعددة الجنسيات. وكذلك أعطت أميركا لنفسها الحق في التدخل في شؤون الدول الأخرى تحت زعم نشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان ومكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب. وخلال تلك الفترة تنامي عدد الدول المستقلة حتى ناهز 190 دولة إثر تفكك الاتحاد السوفيتي إلى 15 دولة، وتفكك يوغسلافيا إلى ست دول، والاعتراف باستقلال العديد من الجزر الصغيرة في المحيطات.

تصاعد النزاعات القائمة على أسباب دينية

تميز عقد التسعينات باندلاع حروب دامية عند خطوط الصدع الحضاري وفق تعبير هنتجتون، أي المناطق التي تتلاقى فيها الحضارات المختلفة، فشن الصرب حرب إبادة ضد مسلمي البوسنة، وكذلك شن الروس حربين ضاريتين ضد مسلمي الشيشان. كما تصاعدت الحرب بين الحكومة السودانية ومتمرد حركة التحرير الشعبي الجنوبية. كما شهدت الجزائر عشرية سوداء إثر انقلاب الجيش على نتائج الانتخابات البلدية والنيابية التي نجحت فيها جبهة الانقاذ الإسلامية. ثم اندلعت في عام 2000 انتفاضة فلسطينية واسعة إثر اقتحام شارون رفقة قطعان المستوطنين للمسجد الأقصى.

وفي خضم ذلك أعلن تنظيم القاعدة في عام 1998 عن تدشينه لحملة ضد المصالح الإسرائيلية والأميركية بهدف وقف الدعم الأميركي لإسرائيل، وللأنظمة الديكتاتورية التي تحكم معظم بلدان العالم الإسلامي. واستهدف خلال تلك الحملة السفارتين الأميركييتين في كينيا وتانزانيا عام 1998، والمدمرة الأميركية كول أمام السواحل اليمنية في عام 2000، ثم توج عملياته بهجمات سبتمبر داخل أميركا في عام 2001، وهي الهجمات التي وصفها مستشار الأمن القومي الأميركي السابق بريجنسكي بأنها استهدفت (نيويورك قلب النظام المالي العالمي، وواشنطن قلب السلطة الأميركية السياسية).

قضت تلك الهجمات على نظرية الأمن الأميركي. والتي استندت إلى لعب المحيطات دور العازل لأي تهديدات خارجية للعمق الأميركي. فلم يسبق أن تعرضت أميركا خلال الحربين العالميتين أو أثناء الحرب الباردة إلى هجمات على أراضيها. ومن ثم ردت أميركا بإعلان حرب عالمية جديدة ضد الإرهاب دون تحديد نطاقها الزمني أو المكاني. ودرست حربها بغزو أفغانستان في عام 2001 في ظل بيئة شديدة التعقيد محليا نظرا للتنوع القبلي والعربي، فضلا عن وجود دول مجاورة فاعلة في المشهد الأفغاني مثل باكستان وإيران والصين وروسيا والهند. وكذلك تبنت إدارة بوش مبدأ الحرب الاستباقية والذي يقضي بشن الحرب ضد أي دولة قد تمثل خطرا على الأمن الأميركي، وفي هذا السياق حدث غزو العراق في عام 2003 بدعوى حيازته للأسلحة دمار شامل وارتباط نظام صدام حسين بتنظيم القاعدة. كما بدأت واشنطن في انتهاج سياسات أمنية داخلية جديدة من قبيل

استحداث وزارة للأمن الداخلي، وتدشين منصب جديد يتولى التنسيق بين الأجهزة الاستخباراتية المختلفة، أطلق عليه مدير مكتب الاستخبارات الوطنية.

الخامس عشر: النظام العالمي من أحداث سبتمبر حتى عام 2021

في حقبة الحرب العالمية على الإرهاب تحركت أميركا بشكل أحادي، وانتهجت سياسات أسفرت حسب مستشار الأمن القومي الأميركي السابق زيغنيو بريجنسكي (عن زيادة حدة التصدعات العالمية. وتعزيز موقع إيران الإقليمي، وتوريث أميركا في حرب عالمية غير متناهية... مما سرع من وتيرة تجريد سياسة أميركا الخارجية من الشرعية، ثم جاءت الأزمة المالية العالمية في عام 2008 لتزعزع الثقة في قدرة الولايات المتحدة على إدامة قيادتها للاقتصاد العالمي). وفي ظل تلك الأجواء جرى فتح أبواب مجموعة الثمانية عام 2008 أمام انضمام أعضاء جدد من آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية لتصبح مجموعة العشرين هي المجموعة الأكثر تمثيلا لتوزيع القوة العالمي.

حرب العراق 2003

أثبتت حرب العراق انقراض قدرة الدول الكبرى على احتلال دول أصغر ضعيفة التسليح وذات كتل سكانية كبيرة بخسائر زهيدة. وأكدت أن تلك النوعية من الحروب صارت مكلفة للغاية في ظل انتشار الأسلحة الخفيفة ووسائل تصنيع العبوات الناسفة والمتفجرات. وقد نتج عن غزو العراق تصاعد ظاهرة التيارات الجهادية، والتي وصلت ذروتها بنموذج تنظيم الدولة الإسلامية الذي سيطر على مساحات شاسعة بالعراق والشام لعدة سنوات. كما ساهمت إزاحة نظام صدام حسين في توسع النفوذ الإيراني في منطقة الخليج العربي.

ثورات الربيع العربي

على امتداد الجزء الأكبر من التاريخ عاشت الجماهير في حالة من العزلة السياسية النسبية. وأسفرت التطورات التقنية بدءا من اختراع المطبعة ثم الراديو والتلفاز وصولا إلى الإنترنت عن تزايد مشاركة الشعوب في الشأن العام. وفي العالم العربي عجزت الحكومات الاستبدادية عن الوفاء بالحد الأدنى من حاجيات مواطنيها. فوصل الاستبداد السياسي إلى ذروته بالتوازي مع تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مما دفع الجماهير للخروج إلى الشوارع في ثورات مفاجئة بتونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن ضمن الموجة الأولى من الثورات. وفي السودان والجزائر ضمن الموجة الثانية في نهاية عام 2018. ورغم الثورات المضادة التي رعتها بعض الدول الخليجية إلا أن المنطقة العربية مازالت على صفيح ساخن، وبالأخص في ظل تفكك العديد من

الأنظمة بشكل يحدد النظام الدولي ذاته، وهو ما عبر عنه بشكل دقيق وزير الخارجية الأميركي السابق هنري كيسنجر قائلًا (عندما لا تكون الدولة محكومة بكليتها، يبدأ النظام الدولي أو الإقليمي نفسه بالتفكك... مناطق اللا حكم أو الجهاد تمتد الآن عبر العالم الإسلامي تاركة بصماتها على ليبيا، مصر، اليمن، غزة، لبنان، سوريا، العراق، أفغانستان، باكستان، نيجيريا، مالي، السودان، الصومال... إن جزءا كبيرا من مساحة العالم وكتلته السكانية بات على حافة الانزلاق إلى خارج النظام الدولي القائم على أساس كيانات الدول، بكل ما في تلك العبارة من معنى).

الصعود الآسيوي والصيني

على امتداد ثمانية عشر قرنا ساهمت آسيا بنسبة 60% من إجمالي الناتج العالمي مقابل 30% لأوروبا، ولم تتدهور تلك النسبة سوى في القرنين التاسع عشر والعشرين. وفي ظل انخراط أميركا في الحرب ضد الإرهاب، عملت الدول الآسيوية وبالأخص الصين على تطوير نشاطها الاقتصادي ومد نفوذها إلى العديد من المناطق الحيوية بالعالم. حيث زادت الصين من حجم تجارتها مع أفريقيا من 10 مليارات دولار عام 2000 إلى 107 مليار دولار عام 2010 وصولا إلى 264 مليار دولار في عام 2021. وكذلك أعلنت الصين عن مبادرة (حزام واحد، طريق واحد) التي تريد من خلالها إحياء طريق الحرير القديم. وهو مشروع تقدر قيمته بألف مليار دولار، ويهدف إلى إقامة حزام بري من السكك الحديدية والطرق عبر آسيا الوسطى وروسيا، وطريق بحري يسمح للصين بالوصول إلى أفريقيا وأوروبا عبر بحر الصين والمحيط الهندي. ويتضمن المشروع كذلك بناء طرق ومرافئ وسكك حديد ومناطق صناعية في 65 بلدا. أما على المستوى العسكري التقني فقد نجحت الصين في عام 2007 بإطلاق صاروخ تمكن من تدمير أحد أقمارها الصناعية. وكذلك تحتل الصين المركز الثاني عالميا في قائمة الإنفاق العسكري حتى اقترب الإنفاق العسكري الصيني من 270 مليار دولار ليمثل ثلث الإنفاق العسكري الأميركي بعدما كانت الفجوة بينهما أضعاف ذلك. كما تمثل الكتل السكانية الآسيوية الهائلة، وامتلاك الصين والهند وباكستان لأسلحة نووية عوامل قوة لا يمكن تجاهلها.

وحسب تعبيرات بريجنسكي فإن النمو الاقتصادي الصيني والتجديد التكنولوجي، وتحرر الصين من الالتزامات الخارجية المرهقة، وتزايد قوتها العسكرية باستمرار يضعها في الترتيب التالي بعد أميركا على سلم القوة العالمي .

الوهج الروسي

رغم انحصار روسيا من الشرق بالصين واليابان، ومن الغرب بالقوى الأوروبية إلا أنها تحتل مكانة عالمية بسبب احتياطاتها الوفيرة من النفط والغاز، ومخزونها الكبير من الأسلحة النووية. وقد أدت مساعي الغرب لضم أوكرانيا وجورجيا للاتحاد الأوروبي إلى شن روسيا لحرب على جورجيا في عام 2008، واستقطاعها شبه جزيرة القرم من أوكرانيا في عام 2014 مما دفع أميركا وحلفاءها الأوروبيين إلى فرض عقوبات على روسيا. وقد مثلت الثورة السورية فرصة أمام روسيا لامتلاك أوراق جديدة. فانخرطت في الحرب بسوريا لتحقيق عدة أهداف مثل: الحفاظ على مدخلها الوحيد إلى مياه البحر الأبيض المتوسط، ومنع الجماعات الجهادية من إقامة قواعد تهدد المصالح السوفيتية في سوريا وآسيا الوسطى فضلا عن حماية نظام بشار الحليف لها، ثم وسعت نفوذها عبر نشرها لعناصر مليشيا فاغنر في نقاط متعددة في القارة الأفريقية مثل ليبيا ومالي وأفريقيا الوسطى، وأخيرا من خلال غزوها لأوكرانيا عام 2022 أشعلت لهيب حرب جديدة لكن على الأراضي الأوروبية التي لم تشهد نزاعا بهذا الحجم بين جيوش نظامية منذ الحرب العالمية الثانية.

التراجع الأميركي

تحظى أميركا بمؤشرات متقدمة من حيث أبعاد القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والمالية. فهي تمتلك قوات عسكرية منتشرة في أنحاء العالم، وتتمتع بميزانية عسكرية ضخمة تفوق موازنات الدول التالية لها مجتمعة، ولديها تكنولوجيا متطورة، ونفوذ مالي هائل. ولكنها انخرطت في حروب استنزفت هيبتها وأدمت اقتصادها، وقد برهن على التراجع الأميركي مشهد الانسحاب الفوضوي من أفغانستان دون تنسيق كافٍ مع الحلفاء الأوروبيين وبالتزامن مع التخلي عن الحكومة الأفغانية لتتلاشى كأنها لم تحكم البلاد مدة عشرين سنة، وكذلك فقد تمدد النفوذ الإيراني في الخليج على حساب واشنطن، وتعرض القواعد العسكرية الأميركية في العراق وسوريا لهجمات دورية باستخدام الطائرات المسيرة والقصف الصاروخي فضلا عن تعرض السعودية والإمارات لهجمات حوثية متتالية رغم مظلة الحماية الأمنية الأميركية للرياض وأبوظبي، كما فشلت واشنطن في تقديم نموذج ناجح في التصدي لجائحة كورونا مقارنة بالأداء الصيني الذي تمكن من تحجيم انتشار الجائحة على الأراضي الصينية في فترة وجيزة ثم انطلق لتقديم مساعدات لدول العالم.

أما على المستوى الداخلي الأميركي فقد ساهمت حقبة ترامب في زعزعة الاستقرار السياسي حتى وصل الحال إلى مشهد اقتحام الكونغرس ومقتل عدة أشخاص خلال ذلك الاقتحام غير المسبوق مما كشف عمق التوترات الداخلية في الولايات المتحدة.

الخاتمة

أدى التوزيع المتغير للقوة العالمية، وتنامي ظاهرة اليقظة السياسية الجماهيرية، وبروز التحدي الاقتصادي الصيني لأميركا إلى تهديد استمرار هيمنة أميركا على النظام الدولي. فالنظام الذي فرضته أميركا بعد الحرب العالمية الثانية عبر شبكة من المؤسسات والمبادئ والقواعد يتعرض حالياً لمخاطر التقويض بسبب تراجع مشروعيتها في أعين العديد من الدول الأخرى والتي ترى أن أميركا تتمتع بوضع خاص داخل النظام الدولي، حيث تحتفظ بحق انتهاك قواعده عندما ترى أن من الضروري التصرف بشكل حاسم للدفاع عن مصالحها بينما تعاقب الدول الأضعف عندما تخرق قواعد النظام المتفق عليها. وبالتالي تزايدت الدعوات لإجراء إصلاحات في المؤسسات الدولية تكفل مصالح مجموعة أكبر من الدول.

النزاع الروسي الغربي، والتنافس الأميركي مع الصين، واهتزاز مشروع الاتحاد الأوروبي، وتصاعد السخط المجتمعي بفرنسا، وتنامي نفوذ اليمين الديني والاتجاهات العنصرية في الدول الأوروبية على خلفية ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وتوتر الأجواء في الشرق الأوسط هي أمور تهدد باندلاع حروب أوسع تعيد رسم معالم النظام الدولي، فباستقراء دروس التاريخ فإن تغيير قواعد اللعبة يتم عادة عبر حروب دامية ومغامرات جريئة وهو ما يعني أن الفترة القادمة ستشهد صراعات متنامية، وستسخن جيئات ظلت خامدة، وكذلك ستحاول القوى الإقليمية اقتناص الفرص لتحقيق تطلعاتها في مناطق نفوذها بالتزامن مع انشغال القوى الكبرى بصراعاتها البينية، وهو ما يعني مزيداً من الحروب والأزمات الاقتصادية.